



معهد الدراسات الاقليمية
جامعة القدس

العولمة والأمن الدولي في الفترة الواقعة ما بين 2000-2010 م

إعداد: سامي محمد محمود أبو كامل

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1433هـ - 2012م

العولمة والأمن الدولي في الفترة الواقعة

ما بين 2000-2010 م

إعداد

سامي محمد محمود أبو كامل

معهد الدراسات الإقليمية - مساق الدراسات الأمريكية

إشراف

أ.د. محمد سليمان الدجاني الداودي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الدراسات الأمريكية/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1433هـ - 2012م



جامعة القدس
معهد الدراسات الاقليمية

إجازة الرسالة

العولمة والأمن الدولي في الفترة الواقعة ما بين 2000-2010 م

Globalization and International Security During the period 2000-2010

اسم الطالب: سامي محمد محمود أبو كامل

الرقم الجامعي: 20912304

المشرف: أ. د. محمد سليمان الدجاني الداودي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2012/11/25 من لجنة المناقشات المدرجة أسماءهم وتوقيعهم:

- | | |
|----------------|---------------------------------|
| التوقيع: | 1- أ. د. محمد الدجاني - مشرف |
| التوقيع: | 2- د. محمد المصري - ممتحن داخلي |
| التوقيع: | 3- د. نظام صلاحات - ممتحن خارجي |

جامعة القدس - فلسطين

1433 هـ / 2012 م

الإهداء

إلى معالي اللواء ماجد فرج "ابو بشار" رئيس المخابرات العامة الفلسطينية
إن كان للنجوم أفلاكها.. وللعبير شذاه.. وللبحر درره وأصدافه... فإن للتميز..
أهله فالحروف تحتار لشركك وتختال بك... لتعلم أن كل كلماتنا قاصره... فلن
تبلغ هامتك مهما طالت وكل ثنائياتنا مبتورة... فلن توفيك حقك مهما بلغت...
فسلمت خطاك التي تشدنا نحو المستحيل... وترتقي غرام الی سلم المجد والعللا...
وانت من بذل كل الجهد لبناء الإنسان والمؤسسة ولم تستكين في دفعنا إلى العلم
والمعرفة دمت لنا أباً وقائداً ورمزاً للعطاء والإخلاص والتفاني والبناء...

إلى روح المرحوم والدي

يا من أحمل اسمك بكل فخر يا من أفتقدك منذ الصغر يا من يرتعش قلبي لذكرك
يا من أودعتني الله أهديك هذا البحث أبي...

إلى أمي الحبيبة

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر وطرزتها في ظلام
الدهر على سراج الأمل بلا فتور أو كلال رسالة تعلم العطاء كيف يكون العطاء
وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء إليك أمي أهدي هذه الرسالة وشتان بين رسالة ورسالة
جزاك الله خيراً.. وأمد في عمرك بالصالحات فأنت زهرة الحياة ونورها أمي...

إلى زوجتي الحبيبة

إلى من بها أكبر وعليها أعتمد.. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي.. إلى من
بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها.. إلى من عرفت معها معنى الحياة إلى
ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني.. إلى بسمه الحياة
وسر الوجود..

إلى أبنائي الأعزاء

أرينا، جيهان، رسلان، كرم، أنتم أغلى وأجمل وأروع ما أملك في هذه الدنيا.

إلى أشقائي وشقيقاتي الأعزاء

إلى من يضيئون لي الطريق ويساندوني أحبكم حباً لو مرَّ على أرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة ... أشقائي حمدي، أحمد ومحمود

إلى من كان دعائهنَّ سر نجاحي وحنانهن بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أخواتي الحبيبات ... شقيقاتي جيهان ومنال

إلى أصدقائي الغاليين

منذر سعد / ماجد زيدان / محمد الصلاحات / عبد الفتاح العبد / علاء الدين العبد / لكم جميعاً أقول ... في بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني

إلى أرواح من هم أكرم منا جميعاً شهداء فلسطين الذين رسموا لنا درب الحرية بدمائهم الطاهرة.

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الدراسة

سامي محمد محمود أبو كامل

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة، بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وانها نتيجة أبحاثي باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

الاسم: سامي محمد محمود أبو كامل

التاريخ: 2012/11/25

شكر وعرّفان

إلى حضرة الاستاذ الدكتور محمد سليمان الدجاني الداودي

أقدم بخالص الشكر الجزيل والعرّفان بالجميل والاحترام والتقدير لمن غمّني بالفضل واختصني بالنصح وتفضل عليّ بقبول الإشراف على رسالة الماجستير، أستاذي البروفيسور محمد الدجاني. فقد كان قبس الضياء في عتمة البحث، كما كان قبطان مركب العلم في موج الدراسة المتلاطم ولعلي لا أعدو الحقّ إذ أقول أنه لي نعم الناصح الأمين ونعم الأب الوقور ونعم الأخ الحليم أفاض عليّ بعلمه وشمّلني بفضله وسماحته... منحني الثقة وغرس في نفسي قوة العزيمة ولم يدخر جهداً، ولم يبخل عليّ بشيء من وقته الثمين... فمهما شكرناك فإننا مقصرين كثيراً في حقك.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرّفات لجامعة القدس عموماً ولكلية الدراسات العليا خصوصاً على ما يبذلوه من جهد جبار في رفع المستوى العلمي في فلسطين، والمساهمة في بناء الدولة الفلسطينية العتيدة.

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر العولمة على الأمن الدولي في العقد الأول من الألفية الثالثة، ودراسة التحديات والتهديدات الجديدة التي فرضتها العولمة على الأمن الدولي والأجهزة الأمنية المختلفة، كما عملت الدراسة على التركيز على موضوع التعاون الأمني الدولي، ودراسة مدى أهمية هذا النوع من التعاون في الحد من مشاكل الجريمة المنظمة والإرهاب، والتأكيد على أهمية التعاون الأمني بين أجهزة الأمن المختلفة، ودور هذا التعاون في الحد من الأخطار والتهديدات، وأهمية استفادة أجهزة الأمن العربية من تجارب وخبرات أجهزة الأمن الغربية في هذا المجال.

كما هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير تطور العولمة وما انبثق عن هذا التطور من تهديدات وتحديات على القضايا الأمنية والاجتماعية والثقافية التقليدية التي كانت سائدة قبل العولمة في العالم بشكل عام، وفي الوطن العربي ودول العالم الثالث بشكل خاص، حيث كانت عملية نقل التأثير الأمني والاجتماعي والثقافي بين الدول تستغرق الكثير من الوقت والجهد عكس ما يحدث في عهد العولمة. حيث لم يعد من المجدي التعامل مع هذه التحديات والتهديدات بالأساليب المعتادة.

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لهذه الدراسة، حيث تم وصف ظاهرة العولمة والأمن الدولي والعلاقة بينهما وصفاً دقيقاً، وتحديد خصائص هذه الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، من خلال جمع المعلومات عن هذه العلاقة والرجوع إلى الدراسات المنشورة حولها. كما أنه تم تفسير الوضع القائم وتحديد العلاقات القائمة بين العولمة والأمن الدولي. أما الجانب التحليلي فقام على تحليل الدراسات والواقع، حيث أظهر العلاقات والآثار المختلفة من خلال الملاحظة والتدقيق.

أما أبرز ما خلصت إليه نتائج هذه الدراسة هو الدور الهام والمؤثر الذي لعبته العولمة في التأثير على الجانب الأمني بكافة مستوياته (الشخصي، القومي، الإقليمي والدولي)، فالتطور التكنولوجي الحديث ووسائل الاتصال والمواصلات وسهولة الحصول عليها من قبل أفراد المجتمع وسهولة استخدامها أدى إلى بروز صعوبات كثيرة في السيطرة والحفاظ على الأمن والاستقرار.

كما بينت النتائج بشكل جلي أن التعاون بين أجهزة الأمن المختلفة في التعامل مع الأخطار التي تهدد الأمن والسلم الدوليين أسهمت بطريقة أفضل في الحد من هذه التحديات، إلا أن الأخطار التي تهدد الأمن والسلم الدوليين ما زالت قائمة، وذلك بفعل أدوات العولمة ووسائلها، حيث أسهمت العولمة في انتشار الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود وانتشار الأمراض الاجتماعية، بتسهيلها لعمل شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال خلق فضاء يتيح لها التواصل بحرية وسرية.

Title: Globalization and International Security During the period 2000-2010

Prepared by: Sami M. M. Abu Kamel

Supervised by: Prof Mohammad Al-Dajani

Abstract

This study aimed to shed light on the impacts of globalization on international security in the first decade of the third millennium, and to study the new challenges and threats posed by globalization on international security and the various security services. Also the study focused on the international security cooperation, and examined the importance of this type of cooperation in reducing the problems of organized crime and terrorism, and to emphasize the importance of security cooperation between the various security services, and the role of this cooperation in the reduction of risks and threats, and the importance of Arab security services benefit from the experience and expertise of Western security services in this area.

The study also aimed to shed light on the evolution of globalization, and what had emerged from this evolution of threats and challenges to security, social, cultural and traditional issues that existed before globalization and specifically in the Arab world and third world countries, where the process of transferring effects of security, social and cultural cooperation between countries takes a lot of time and effort, where the opposite happens in the era of globalization. So it is no longer feasible to deal with these challenges and threats as usual.

The descriptive analytical method was followed in this study, where the phenomenon of globalization and international security and the relationship between them were described by accurate descriptions. Aspects of this phenomenon were selected and the nature and quality of the relationship between the variables and their causes and trends were described, through the collection of information on this relationship and by return to the studies published about it. The results were interpreted to determine the relationships between globalization and international security. The analysis of the study was depended

mainly on the analysis of studies and reality, where it had shown relationships and effects through observation and scrutiny.

The main conclusion of the results of this study was the important and influential role played by globalization and its impacts on the security aspect at all levels (personal, national, regional and international). Modern technological evolution in communication, transportation and the ease to be obtained and used by members of the community had led to difficulties in the control and maintenance of security and stability.

The results also showed clearly that cooperation between the various security services in dealing with threats to international peace and security contributed better to the reduction of these challenges, however, threats to international peace and security still exist, and the tools and means of globalization have contributed in the spread of terrorism, organized crime and social diseases cross-borders, where it facilitated the work of terrorist networks and organized crime by creating space that allows them to communicate freely and confidentially.

الفصل الأول

المقدمة

1.1 المقدمة:

أبدأ رسالتي هذه بالحكمة التي قالها ألبرت أينشتاين "إنني أخشى اليوم الذي تحلُ فيه التكنولوجيا محل التفاعل البشري، عندئذ سيسيطر على العالم جيلٌ من الحمقى".

شهد العقد الأخير تطورات هائلة في مجال الاتصال والمواصلات، حيث فرضت العولمة تطورات هائلة على كافة مجالات الحياة المختلفة وطالت كافة الدول، حيث زالت الحدود ولم تعد الدول معزولة عن بعضها البعض، بل يمكن القول بأن أي حدث في بلد ما سيؤثر بالضرورة و سنعكس على واقع البلدان الأخرى.

يقوم الباحث في هذه الأطروحة بعلاج إشكالية العلاقة بين العولمة والأمن الدولي في العقد الأخير من الألفية الثالثة (أي الفترة الواقعة ما بين عام 2000-2010)، وكيفية تأثر الأمن الدولي بهذه العلاقة، خاصة في ظل انتشار الاخطار الدولية كالجريمة المنظمة والإرهاب والأمراض الاجتماعية على الساحة الدولية، وما مدى دور العولمة في هذا الانتشار أو في الحد منه.

إن فكرة التعاون الأمني الدولي من الأفكار الهامة دولياً، ولا بد من أن لهذا التعاون دور هام في الحد من الأخطار التي تهدد الدول والشعوب، وخاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن من الهام ذكره أن العولمة لعبت دوراً مزدوجاً على صعيد التعاون الأمني الدولي، فهي من ناحية وفي ظل تطور وسائل الاتصال والمواصلات ساهمت في تطور التعاون والتنسيق بين أجهزة الامن المختلفة، إلا أنها في الوقت نفسه فرضت تحديات جديدة على أجهزة الأمن المختلفة.

2.1 أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة للبحث في العلاقة القائمة ما بين العولمة والأمن الدولي في العقد الأخير، وكيفية تفاعلها مع بعضهما وتشابكهما، ودراسة الآثار الناتجة عن هذا التفاعل على الصعيد الدولي بإيجابياتها وسلبياتها، والخروج بالنتائج حول هذه العلاقة وتقديم التوصيات للاستفادة من ايجابياتها ولتفادي سلبياتها.

3.1 أهمية الدراسة:

فرض انتشار الإرهاب الدولي واقعاً أمنياً جديداً على الساحة الدولية في العقد الأخير، خاصةً بعد عدد من الهجمات الإرهابية التي أحدثت صدىً عالمياً (أبرزها على سبيل المثال لا الحصر أحداث 11 أيلول من قبل تنظيم القاعدة عام 2001 م)، الأمر الذي أثار جدلاً حاداً حول الواقع الأمني الدولي في ظل العولمة.

من هنا تتبع أهمية الدراسة للبحث في الآثار التي خلقتها العولمة في واقع الأمن الدولي، وفي إبراز هذه التحديات والتطورات في هذا القطاع، والانعكاسات على العلاقات الاجتماعية والإعلام وانتشار الأيدلوجيات والجماعات المتطرفة والجريمة المنظمة .

4.1 مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في دراسة التحديات الامنية التي فرضتها ظاهرة العولمة على أجهزة الأمن الوطنية والدولية في العقد الأخير، حيث استغلت الجماعات الإرهابية العولمة لتطوير وسائلها الإرهابية مستفيدة من وسائل الاتصال وسهولة وسرعة الانتقال بكافة الأشكال .

5.1 أسئلة الدراسة:

- ما مدى تأثير العولمة على الأمن الدولي؟
- ما مدى مساهمة العولمة في انتشار الأخطار كالإرهاب الدولي والأمراض الاجتماعية والجرائم المنظمة على الساحة الدولية؟
- ما هي أهم التحديات التي فرضتها العولمة على أجهزة الأمن العالمية؟ وما مدى مساهمة تعزيز التعاون الأمني بين دول العالم في الحد من الأخطار والتحديات العالمية؟

6.1 فرضيات الدراسة:

- إن دراسة موضوع العولمة والأمن الدولي في الفترة الواقعة ما بين 2000-2010م يُحتم وضع عدة فرضيات سيتم التحقق من صحتها أو خطئها. تقوم هذه الفرضيات على أنه:
- ❖ أدخلت العولمة على الأمن الدولي مجموعة من القضايا والتحديات التي تعتبر حديثة بالنسبة للأمن الدولي، حيث برزت مشاكل عالمية لا تستطيع الدول التصدي لها (الإرهاب، الجرائم المنظمة العابرة للحدود، الهجرة غير الشرعية، جرائم تكنولوجيا المعلومات وغيرها)، وهذا بدوره أدى إلى فرض نمط جديد في التعامل مع القضايا الأمنية بين الدول.
 - ❖ ساهمت العولمة في ارتفاع التعاون بين أجهزة الأمن المختلفة، من خلال تبادل الخبرات الأمنية ورفع كفاءة المختصين في المجال الأمني، وبالرغم من هذه الإيجابيات إلا أن العولمة أسهمت في انتشار الأخطار التي تمس الأمن الدولي (كالإرهاب الدولي والأمراض الاجتماعية والجرائم المنظمة).

7.1 منهجية الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم وصف ظاهرة العولمة والأمن الدولي والعلاقة بينهما وصفاً دقيقاً، وتحديد خصائص هذه الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، من خلال جمع المعلومات عن هذه العلاقة والرجوع إلى الدراسات المنشورة حولها. كما أنه سيتم تفسير الوضع القائم وتحديد العلاقات القائمة بين العولمة والأمن الدولي. أما الجانب التحليلي فسيقوم على تحليل الدراسات والواقع، لإظهار العلاقات والآثار المختلفة من خلال الملاحظة والتدقيق. سيتم هذا بهدف الوصول إلى وصف موضوعي علمي دقيق يبتعد عن التحيز، من خلال الاعتماد على أهم المصادر والمراجع المتخصصة ودراساتها وتحليلها، بهدف التعرف على العلاقة القائمة بين العولمة والأمن الدولي في الفترة الواقعة ما بين 2000-2010 م.

8.1 الإطار النظري:

سوف يستخدم الباحث نظريات الأمن في دراسته ومعالجته لموضوع العولمة وارتباطها بالأمن، وسيتم اعتماد الواقعية نظراً لكونها الأكثر تعبيراً عن الواقع الدولي الذي تحكمه المصلحة والقوة.

9.1 حدود الدراسة:

من خلال سعي هذه الدراسة لمواكبة التطورات الهائلة التي حدثت على صعيد العولمة والأمن الدولي والعلاقة بينهما، والتطورات المتسارعة في قطاع التكنولوجيا أفقياً وعمودياً، وبروز العديد من الأحداث الدراماتيكية والمنعطفات الهامة على الصعيد الدولي في العقد الأول من الألفية الثالثة، لهذه الأسباب تم اعتماد الفترة الواقعة ما بين 2000-2010م كحد زمني لهذه الدراسة، والساحة الدولية كحدود مكانية وفضاء للدراسة.

10.1 محددات الدراسة ومعوقاتها:

صعوبة الحصول على كثير من الدراسات الأمنية المتخصصة الصادرة عن أجهزة أمن عربية وغربية تتناول العلاقة بين العولمة والقطاع الأمني، لطبيعتها الأمنية مما يحد من انتشارها وتوزيعها.

11.1 الدراسات السابقة:

يتساءل د. محمد عبد القادر حاتم في كتابه "العولمة ما لها وما عليها" بأنه هل معنى العولمة هو إلغاء الحدود السياسية والثقافية؟ وهل معنى إلغاء الحدود السياسية هو إلغاء السيادة الوطنية؟ ويضيف أنه لو أريد للعولمة أن تنجح فلا بد من إيجاد ضوابط وقواعد تحكم عملها، وتحافظ على السيادة الوطنية للدول¹.

يرى البعض أن انحسار الحدود القومية هو من أهم سمات العولمة، وأن الحدود الجغرافية في طريقها للتهميش أمام المد العولمي، خاصة في ظل عجز القومية عن إيقاف مد العولمة²، كما يشير الكاتب إلى حدوث تصاعد في حدة الأسئلة في السنوات الأخيرة حول موضوع الأمن الدولي ومستقبله في ظل هذه الظروف والمتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم، وما هو موقع الدولة من هذا النظام. يتم النظر تقليدياً إلى الدولة باعتبارها أقوى فاعل بالنظام الدولي، والأمن هو أولوية الدولة المطلقة، وتمثل السيادة أحد أهم عناصر الأمن القومي، وعليها يقوم الأمن الدولي³.

1 د. محمد عبد القادر حاتم، العولمة ما لها وما عليها، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2005)، ص (137-140)

2 المصدر السابق، ص (143).

3 المصدر السابق، ص (193).

ويقوم الكاتب بعرض عدد من التعريفات الأساسية للأمن أهمها: أن الدولة تكون في حالة أمن عند عدم تعرضها للتهديد بالتضحية بوحدة من قيمها الأساسية، إذا أرادت تجنب الحرب، وقدرتها من الناحية الأخرى على الانتصار في هذه الحرب.

الأمن بحس موضوعي، يقيس غياب التهديدات للقيم المكتسبة، وانتفاء الخوف من أن هذه القيم سوف يتم مهاجمتها.

في حالة الأمن يدور النقاش حول غياب مصادر التهديد، وحينما يرد النقاش في النظام الدولي، يتعلق الأمن بقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على الهوية المستقلة والتكامل الوظيفي.

أشار كتاب "ميثاق العولمة" إلى موضوع (الأمن في عالم قائم على التعددية)، وقد أكد الكاتب في هذا المؤلف على فكرة أن الدولة في الأصل كانت ترتبياً أمنياً وما زالت كذلك في العمق، وقد ميز بين الأمن الشخصي والأمن القومي، حيث أن الأمن القومي لا يُترجم بصورة مباشرة إلى أمن شخصي، حيث يستطيع المواطنون أن ينعموا بأمن شخصي في ظل حماية الدولة مع بقاء أمنهم القومي معرضاً للخطر، وفي نفس الوقت يؤكد على فكرة أن كل من الأمن الشخصي والأمن الدولي جزءان لا يتجزآن من موضوع الأمن القومي⁴.

هناك فرض عام بأن مشكلة الأمن القومي تنشأ من واقع عالم تعددي قائم على وجود دول مستقلة ومسلحة ومتجاورة الأمر الذي قد يؤدي إلى التأثير على أمن بعضها البعض إيجاباً أو سلباً، ومن ناحية أخرى تقع مسؤولية توفير الأمن الدولي على كاهل المجتمع الدولي كله، خاصة وأن التهديد لم يعد يصدر عن جهة داخلية أو دولة خارجية، بل قد يمتد الموضوع لجماعة إرهابية مدعومة أو غير مدعومة من أحد⁵.

يستعرض غربي محمد في دراسته "تحديات العولمة وآثارها على الوطن العربي" التعريفات المختلفة لمفهوم العولمة، ثم يقوم بعرض آثارها السلبية على الوطن العربي، ومن الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي التي ذكرها الباحث الآثار الاقتصادية، الآثار السياسية، الآثار الاجتماعية، حيثُ بين كيف أن الوطن العربي يعتبر من أشد المتضررين من العولمة سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً، وبعد ذلك قام بطرح عدد من الإجراءات الواجب اتخاذها في مواجهة العولمة، ومن هذه الإجراءات

⁴ روبرت جاكسون، ميثاق العولمة- سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص (340-354).

⁵ المصدر السابق، ص (362).

الرغبة الحقيقية والقناعة والإرادة السياسية لدى الأنظمة العربية والإيمان العميق بإيجابيات التكامل والتعاون الاقتصادي العربي في مجال مواجهة التحديات الخارجية، إنشاء جهاز عربي للتكامل الاقتصادي يتولى التنسيق والإشراف على المشروعات على أن يكون له فروع بجميع الدول العربية، تنشيط دور صندوق النقد العربي وذلك من أجل الاستفادة من رؤوس الأموال العربية المهاجرة وتخفيض الديون وأعباء خدماتها. تطوير مشروع منطقة التجارة العربية الحرة القائم في نطاق الجامعة العربية بما ينسجم مع القرار الصادر عن القمة العربية المنعقدة في القاهرة في جوان 1996، والعمل على تنسيق المواقف والسياسات العربية تجاه المنظمة العالمية للتجارة عن طريق إنشاء إطار يضم عناصر فنية وحكومية في مختلف المجالات، الربط بين الأسواق العربية للأوراق المالية، والعمل على دعم تعاونها في طرح وتسهيل تداولها ونقل ملكيتها وتبادل المعلومات بشأنها، العمل على تسهيل حركة الأشخاص عبر الحدود الإقليمية بين الدول العربية من أجل تبادل الموارد البشرية والعمالة وانتقال الخبرة الإنسانية⁶.

في كتابه " العولمة والديمقراطية والإرهاب" يحاول إيريك هوبزهاوم استقراء وضع العالم السياسي في مطلع الألفية الثالثة⁷، وذلك من خلال التركيز على مجالات عدة منها مسألة الديمقراطية والعنف السياسي والإرهاب، في ظل التسارع الضخم في تطور التقنية، وأثر العولمة على مصير العالم والشعوب⁸.

المختلف في هذه الدراسة هو ما ستقوم به من ناحية التركيز على الجانب الأمني والتحديات السلبية التي تفرضها العولمة على أجهزة الأمن الدولية، وفي نفس الوقت ستحاول هذه الدراسة إظهار إيجابيات التعاون بين أجهزة الأمن حول العالم في العمل على ضمان استقرار الأمن الدولي، من خلال استخدام أحدث التطورات التكنولوجية في مكافحة الإرهاب الدولي وتبادل المعلومات الأمنية من خلال التطور التكنولوجي الذي وفرته العولمة.

⁶ غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على الوطن العربي، (الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس)، ص (32).

⁷ إيريك هوبزهاوم، العولمة والديمقراطية والإرهاب، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2007)، ص (7).

⁸ المصدر السابق نفسه، ص (8).

الفصل الثاني العولمة

بالرغم من ازدياد الاهتمام بمفهوم العولمة من قبل الباحثين والمفكرين والمتقنين في العقد الأخيرين، إلا أن الغموض ما زال يكتنف هذه الظاهرة في مختلف جوانبها. حيث تعتبر ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر إثارة للجدل في العصر الحديث، وذلك في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة وخاصة في وسائل الاتصال والمواصلات. كما أنها طالت كافة القطاعات والفضاءات، حيث شهد العقد الأخير تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية هامة في الكثير من نواحي الحياة.

1.2 المبحث الأول: ماهية العولمة، مفهومها وغاياتها

1.1.2 مطلب أول: مفهوم العولمة:

لفظة العولمة هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Globalization) وبعضهم يترجمها بالكونية⁹، وبعضهم يترجمه بالكوكبة، وبعضهم بالشوملة¹⁰، إلا إنه في الآونة الأخيرة أشتهر بين الباحثين مصطلح العولمة وأصبح هو أكثر الترجمات شيوعاً بين أهل الساسة والاقتصاد والإعلام. وتحليل الكلمة بالمعنى اللغوي يعني تعميم الشيء وإكسابه الصبغة العالمية وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله¹¹. يقول "عبد الصبور شاهين" عضو مجمع اللغة العربية: "فأما العولمة مصدراً فقد جاءت توليداً من كلمة عالم ونفترض لها فعلاً هو عولم يعولم عولمة بطريقة التوليد القياسي ... وأما صيغة الفعللة التي تأتي منها العولمة فإنما تستعمل للتعبير عن مفهوم الأحداث والإضافة، وهي مماثلة في هذه الوظيفة لصيغة التفعيل"¹².

وكرثت الأقوال حول تعريف معنى العولمة حتى أنك لا تجد تعريفاً جامعاً مانعاً يحوي جميع التعريفات وذلك لغموض مفهوم العولمة، ولاختلافات وجهة الباحثين فتجد للاقتصاديين تعريف، وللسياسيين تعريف، وللإعلاميين تعريف وهكذا، ويمكن تقسيم هذه التعريفات إلى ثلاثة أنواع: ظاهرة اقتصادية، وهيمنة أمريكية، وثورة تكنولوجية واجتماعية.

⁹ كالسيد يسين، الوعي التاريخي والثورة الكونية، (القاهرة: مؤسسة الاهرام - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 1995)، ص9.

¹⁰ بكر بن عبد الله أبو زيد، حراسة الفضيلة، (الرياض: دار العاصمة للنشر والتوزيع، 2005)، ص2.

¹¹ مجلة "فكر ونقد"، العولمة والهوية الثقافية، العدد السادس.

¹² عبد الصبور شاهين، العولمة جريمة تدويب الأصالة، مجلة المعرفة، العدد48.

يمكن اعتبار تاريخ انهيار الاتحاد السوفيتي (الكتلة الشرقية) وسيطرة نظام القطب الواحد على العالم (الكتلة الغربية بشكل عام) هو بداية تشكل ملامح العولمة بشكلها الحالي، وسادت في هذه الفترة توجه ينظر إلى النظام الرأسمالي الحالي بنظرة مثالية، مما أدى إلى ظهور عدة دعوات ونظريات مثل فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ وصامويل هنتنجتون في كتابه صراع الحضارات وغيرهم الكثير¹³.

ينبغي التمييز بين العولمة والعالمية من ناحية الاصطلاح، فالعالمية تعني الانفتاح على باقي الحضارات "الآخر" والتفاعل والتعاون معها، أما العولمة فإنها تسعى لفرض نمط حضاري معين "نوع من الهيمنة" على الآخر¹⁴.

يعود قصور وجود تعريف واضح وشامل لهذه الظاهرة إلى عدة أسباب منها أن هذه الظاهرة حديثة العهد (هناك من يعتبر العولمة صورة جديدة لظاهرة قديمة خاصة على الصعيد الصورة والأدوات المستخدمة)، غير مستقرة، ومتشعبة، وبالرغم من هذه المعوقات، إلا أننا نجد مجموعة من الاجتهادات على الصعيد العالمي والعربي، لتعريف هذه الظاهرة بطريقة علمية ومنهجية، نستسقي منها ما وجدناه مفيداً وقريباً من هذه الدراسة.

ولذا يعتبر تحديد مفهوم للعولمة أمراً غاية في الصعوبة، نظراً لتشعبها وعدم اكتمال ملامحها، وتداخل أبعادها بصورة يصعب الفصل فيما بينها، ولذلك فمن الصعب وجود تعريف شامل ووافي للعولمة يلقي قبولاً عاماً سواءً على المستوى العالمي أو العربي، وبهذا يمكن القول بأن كل ما يتعلق بالعولمة سيبقى مثاراً للجدل حتى يزول الخلاف عن تعريف هذا المفهوم.

كان مارشال ماكلوهان من أوائل الذين استخدموا مصطلح عولمة في كتابه "الحرب والسلام في القرية الكونية" في السبعينات من القرن الماضي¹⁵، ثم تبعه زيغنيو بريجنسكي في كتاب "أمريكا والعصر الإلكتروني"¹⁶، إلا أن من الصعوبة حصر تعريفات العولمة وتفسيراتها، فهي عملية مستمرة متغيرة مؤثرة ومتأثرة، وخاصة في ظل التطورات التكنولوجية والاقتصادية وغيرها¹⁷.

¹³ أنور ماجد عشقي، ماهية العولمة وإشكالياتها، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002)، ص (91).

¹⁴ فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، (عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002)، ص (51).

¹⁵ Marshall McLuhan, **War and Peace in the Global Village.** (Berkeley, Gingko Press Inc, 2001), page 32 56.

¹⁶ Zbigniew Brezezinski, **Between Two Ages: America's Role in the Technetronic Era.** (New York, The Viking Press, 1970), page 25 78.

¹⁷ د. محمد عبد القادر حاتم، العولمة ما لها وما عليها، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2005)، ص (16).

يقوم ولفانغ راينيسي بتعريف العولمة على أنها "ظاهرة التكامل في الجوانب الهيكلية والإستراتيجية للشركات التي أصبحت أنشطتها التحويلية والتقنية والمعلوماتية تخترق الحدود الكونية بهدف تحقيق تنافسياتها الدولية"¹⁸.

يعرف ريكاردو بتريلو العولمة على أنها "مجموعة المسلسلات التي تمكن من إنتاج وتوزيع واستهلاك سلع وخدمات:

- من أجل أسواق عالمية منظمة (أو ستتظم) بمعايير ومقاييس عالمية.
- من طرف منظمات ولدت أو تعمل على اساس قواعد عالمية وفق ثقافة تنظيم تتطلع للانفتاح على الإطار العالمي وتخضع لاستراتيجية عالمية يصعب تحديد مرجعية واحدة لها (قانونية، اقتصادية، أو تكنولوجية)¹⁹.

يحاول الدكتور فتحي أبو الفضل تعريف العولمة بقوله "أنها مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي، وفيها تذوب الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والسلوكية للدولة القومية في الإطار العالمي من خلال الثورة الاتصالية والتكنولوجية والمعلوماتية الهائلة التي خلقت اتجاهًا عامًا بانفتاح الدول بعضها على بعض ليتكون ما يسمى بعالم بلا حدود يسيطر فيه الطرف الأقوى على الطرف الأضعف"²⁰.

كما قام محمد حماد بتعريف العولمة على "إن العولمة تداخل الشأن الوطني بالشأن العالمي أو الدولي، سياسياً واقتصادياً وعلمياً وثقافياً، وأسلوب حياة بحيث تتلاشى معه الهوية الثقافية والوطنية"²¹.

كما عرفها الدكتور وهبي الزحيلي "أن العولمة في المفهوم الاقتصادي تعني سهولة حركة الناس والسلع والأموال والأفكار بين مختلف الدول على نطاق الكرة الأرضية"²².

¹⁸ Wolfgang H.Reinicke, **Global Public Policy: Governing Without Government**, (Washington, Brookings Institution Press, 1998), page 33.

¹⁹ يحيى اليحياوي، العولمة: أية عولمة؟ (الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 1999)، ص (20).

²⁰ د. فتحي أبو الفضل، دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، (بورشعيد: شركة الجزيرة للإعلان، 2004)، ص (14).

²¹ محمد حماد، العرب وقطار العولمة السريع، (عمان: مجلة المنتدى، العدد 156، 1998)، ص (21).

²² وهبة الزحيلي، لدينا عولمة ولكن لا سواء، (الرياض: مجلة الدعوة، العدد 1876، 2003)، ص (29).

قام عبد الإله بلقزيز بتعريف العولمة على أنها "الدرجة العليا في علاقات الهيمنة والتبعية للإمبريالية، وهي لحظة النتوج لانتصار النظام الرأسمالي العالمي كونياً، الذي خرج من رحم الدولة الوطنية، وما برحت هذه تعيد إنتاجه: داخل حدودها وخارجها على السواء"²³.

يرى صادق جلال العظم أن العولمة حقبة للتحول الرأسمالي العميق للإنسانية، في ظل هيمنة دول المركز وقيادتها وتحت سيطرتها في ظل نظام سيادة عالمي للتبادل غير المتكافئ. بينما يعرفها حسن حنفي على أنها صراع تاريخي بين المركز والأطراف، بين الدول الغنية والدول الفقيرة بين الشمال والجنوب، بين الاستعمار والتحرير، بين الهيمنة والاستغلال²⁴.

2.1.2 مطلب ثاني: غايات العولمة:

تمتد آثار العولمة إلى شعوب ودول العالم جميعها، وتزايد تأثيرها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتقال النظام الدولي من النظام ثنائي القطبية إلى النظام أحادي القطبية، وما نتج عن ذلك من انتشار للشركات المتعددة الجنسية في دول العالم واختراقاً للدول النامية والفقيرة، لسهولة الإنتاج وانخفاض تكلفتها وتوفر العمالة الرخيصة.

للعولمة أبعاد وغايات مختلفة نظراً لكونها تطل كافة مجالات الحياة المختلفة، وبالرغم من تشابك هذه الغايات وتداخلها بطريقة يصعب أخذ كل غاية أو بُعد على حدة وتحليله، إلا أنه سيتم فصلهم لتسهيل دراسة هذه الأبعاد (الغايات)، وفيما يلي بعضاً من هذه الأبعاد:

1.2.1.2 فرع أول: البعد السياسي للعولمة:

لقد تغيرت المفاهيم السياسية في ظل العولمة، حيث كان من المتعارف عليه أن السياسية هي اختصاص للدولة، ولكن في ظل العولمة لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد على الصعيد السياسي العالمي، بل ظهرت إلى جانبها هيئات ومنظمات عالمية وجماعات دولية، أدت إلى حدوث تداخل في الحدود بين السياسة الداخلية للدولة والسياسة الدولية²⁵.

²³ عبد الإله بلقزيز، المعرفة للجميع، (الرباط: منشورات رمسيس، 1999)، ص42.

²⁴ غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على الوطن العربي، (الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس)، ص (24).

²⁵ خالد كاظم أبو دوح، مفهوم العولمة...روية نقدية، الحوار المتمدن، العدد: 1771، 2006/12/21.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83888>

كما بدأ التفكير في العالم باعتباره وحدة سياسية واحدة، حيث لم يعد هناك مجال للعزلة السياسية، حيث أن أي حدث أو واقع سياسي في أي دولة يمس الواقع السياسي في باقي دول العالم، وهذا بدوره أدى إلى تزايد التدخل الخارجي (خاصة الدول التي تمتلك القوة السياسية والاقتصادية) في شؤون الدول الأخرى، حيث نجد في السنوات الأخيرة تعاظم دور المنظمات العالمية على حساب السياسة المحلية، وأصبحت هذه المؤسسات من القوة والضخامة بحيث أنها أصبحت قادرة على فرز قراراتها وتوجيهها إلى كافة دول العالم.²⁶

2.2.1.2 فرع ثاني: البعد الاقتصادي للعولمة:

يعتبر البعد الاقتصادي أحد أبرز وأهم أبعاد العولمة وأكثرها وضوحاً، لما له من أثر على باقي الأبعاد الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية (حيث أن هذه الأبعاد لا تنفصل عن بعضها البعض). ويتمثل البعد الاقتصادي بتلاشي الحدود الاقتصادية بين معظم دول العالم وزوال العوائق التجارية وسهولة انسياب الأموال دون قيود، وظهور التجارة الحرة، وبروز الاتفاقيات الاقتصادية الدولية والمنظمات الاقتصادية الدولية (مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهم).

كما تأثرت اقتصادات الدول، حيث أصبح من الصعب الحديث عن الاقتصاد المحلي لدولة ما بمعزل عن الاقتصاد العالمي، والارتباطات المتعاضمة فيما بين اقتصادات الدول.

ومن ناحية أخرى فقد أصبح للشركات العالمية (المتعددة الجنسية) دوراً بارزاً في التأثير في الاقتصاد العالمي، بل وفي كافة جوانب الحياة (كالسياسية والاجتماعية والثقافية)، حيث أن قوة/قدرة بعض الشركات من الناحية الاقتصادية أكبر بكثير من القوة الاقتصادية للعديد من الدول.²⁷

صاحب التطور الاقتصادي للعولمة ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، حيث وجدت الدول نفسها قاصرة عن مواجهة العولمة كدول منفردة، فلجأت إلى مواجهة هذه التحديات من خلال إنشاء مجموعة من التكتلات مثل (السوق الأوروبية المشتركة، اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA وغيرها).

²⁶ محمد أحمد السامرائي، العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي، (دمشق: مجلة الفكر السياسي، العدد 13، 14، 2001)، ص

(114).

²⁷ عبد الخالق عبد الله، العولمة وفروعها وكيفية التعامل معها، (الكويت: مجلة عالم الفكر، عدد 27، 1999) ص (84).

تفرض العولمة التخلي عن الضوابط التقليدية التي كانت تسير الحياة الاقتصادية، والتي كانت تعمل على حماية النظام الاقتصادي بشكل عام، وإن هذا الأمر بالنسبة لدول العالم الثالث صاحبة الاقتصادات الضعيفة، يؤثر عليها بشكل مباشر وسلبي، وتكون هي المتضرر الأول²⁸.

3.2.1.2 فرع ثالث: البعد الثقافي للعولمة:

تقوم العولمة من خلال وسائل الاتصال والمواصلات بالعمل على نشر ثقافات معينة وإقصاء ثقافات أخرى، حيث تتم عملية الهيمنة والإقصاء من خلال قيام الدول الكبرى بالتحكم في هذه العملية وتوجيهها، والقيام بفرض نمط معين من الثقافة على العالم²⁹، يمكن وصف هذه الثقافة بثقافة الاستهلاك والسرعة.

يقوم البعد الثقافي للعولمة على صياغة ثقافة لها قيم ومسلكتيات وعادات متشابهة إلى حد ما، بعيداً عن السياق الحضاري والاجتماعي لثقافات الشعوب المختلفة وغير منسجمة معها، حيث يتم استغلال التفوق التكنولوجي في تعزيز هذا التوجه، مما يؤدي إلى تهديد وجود مجموعة كبيرة من الثقافات³⁰، كما أن العولمة تعمل على تغيير نمط العلاقات الاجتماعية بين الناس، وذلك لتغيير نمط الإنتاج حيث يصبح الربح هو القيمة الذي تحكم العلاقات بين الناس وسلوكهم³¹.

كما أن البعد الثقافي للعولمة ينعكس في مجموعة كبيرة من القضايا، مثل التأثير على الهوية الوطنية والحضارية للأمم وتهميشها، والتأثير على لغات الشعوب، واللباس الخاص بكل بلد، وسلب الخصوصية الثقافية لهم، وما لذلك من أثر في التأثير على الأنماط المعيشية للشعوب المختلفة والعمل على تغييرها³².

يرى الباحث أن العولمة تسعى إلى تغيير في القيم والتقاليد والهويات الوطنية لصالح الترويج لقيم الفردية والاستهلاك، وتغليب الثقافة الواحدة علماً بأن الواقع يؤكد بعدم وجود ثقافة عالمية واحدة، بل مجموعة من الثقافات المتعددة والمتنوعة، ومن هنا يبرز التحدي الثقافي للثقافات والحضارات المختلفة.

²⁸ التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص (14).

²⁹ محمد ذيب منصور، مفهوم الأمن القومي في ظل العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، (رام الله: جامعة بير زيت، 2011)، ص (23).

³⁰ محمد صايل الزبيد، تأثير العولمة على الثقافة العربية. <http://www.arabthought.org>

³¹ صالح الرقب، العولمة الثقافية آثارها وأساليب مواجهتها، (غزة: 2008)، ص (11).

³² برييت أولاخ ومايكل شيبستر، إعادة التفكير في العولمة (العولمات)، (لندن: ماكلمان، 2000)، ص (233).

4.2.1.2 فرع رابع: البعد الأمني للعولمة:

أثرت الثورة التكنولوجية (الاتصال والمواصلات) على البعد الأمني لكافة دول العالم، حيث فرضت العولمة أوضاعاً أمنية جديدة، وبسبب تداخل هذه الأوضاع وتشابكها، لم تعد الدول بمعزل عن بعضها البعض أو بمعزل عن الأخطار، بل على العكس من ذلك يمكن التحدث عن أن المشكلات الأمنية أصبحت مشكلات عابرة للقارات وللحدود، وتهدد السلم والأمن الدوليين، مثل مشاكل الجريمة المنظمة من تجارة المخدرات والسلاح، وعمل المافيا والعصابات وتواصلها وسهولة انتقالها، والتجارة في الأعضاء البشرية والجنس وبيع الأطفال، وقضايا التجسس، وانتشار الأيدولوجيات المتطرفة والخطر النووي... الخ³³.

وبما أن العولمة فرضت تحديات جديدة، حاولت الدول الكبرى التعامل مع هذه التحديات ومواجهتها، حيث قامت الدول المتقدمة بتوظيف قدراتها وإمكانياتها وتنسيق مواقفها مع بعضها البعض للاستفادة من إيجابيات العولمة واتقاء سلبياتها، ومن ذلك قامت الدول الغربية والدول الصناعية الأخرى بتنسيق جهودها لمواجهة هذه الآثار والتحديات. ومن هذا المنطلق تأسست العديد من التجمعات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي، والدول المنسلخة عن الاتحاد السوفيتي، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية لمواجهة تحديات ظاهرة العولمة، والحد من أخطارها والاستفادة من مظاهرها الإيجابية. أما الدول النامية والأقل نمواً فالبعض استفاد من هذه الظاهرة والآثار والتحديات. ومن أكبر المتضررين من العولمة³⁴.

ويؤكد الباحث أن العولمة فرضت أعباءً إضافية جديدة على أجهزة الأمن، وخاصة في مجال مكافحتها للإرهاب والجرائم المنظمة ومكافحة التجسس وتجارة المخدرات والدعارة والتفكك الاجتماعي والأسري. وفرضت عليها مهاماً إضافية لحماية الأمن الوطني من سلبيات العولمة، وقياس مدى قدرتها على الاستفادة من إيجابيات العولمة، باستخدام التطورات التكنولوجية وثورة الاتصالات والتعامل معها وتطويرها للحفاظ على الأمن القومي بشكل عام، وفي نفس الوقت فإن وسائل العولمة التكنولوجية المتطورة ساهمت إلى حد كبير في سرعة الاتصال والتواصل ونقل الخبرات من خلال التدريب وتبادل الخبرة المهنية بين الأجهزة الأمنية في مختلف دول العالم من خلال الاتصال الصوتي والمتلفز (Audio and Video conferences)، كما أسهمت وسائل التكنولوجيا في تعزيز السيطرة الأمنية

³³ جيلالي بوبكر، البعد الأمني والعسكري في فلسفة العولمة

<http://www.balagh.com/mosoa/pages/tex.php?tid=363>

³⁴ إلياس أبو جودة، مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة.

<http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=26155>

العمليات الميدانية من خلال سهولة الاتصال والتواصل بين أقسام وفروع الأجهزة الأمنية نفسها وكذلك الاتصال بالأجهزة الأخرى داخل الدولة أو الأجهزة الصديقة في دول أخرى.

2.2 المبحث الثاني: ماهية الأمن، مفهومه أبعاده

1.2.2 مطلب أول: مفهوم الأمن:

من أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولاً، تعريف باري بوزان، أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، وهو يعرف الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فهو "قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"، والأمن يمكن فقط أن يكون نسبياً ولا يمكن أن يكون مطلقاً.

لكن الجامعي الفرنسي داريو باتيستيل يرى في تعريف بوزان تبسيطاً لمعنى تعريف آرنولد ولفرز لعام 1952، الذي نال نوعاً من الإجماع بين الدارسين، وهو يرى أن "الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم" وهي تتمثل بـ "بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية...".

وللأمن مفهوم مزدوج، حيث لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني أيضاً وسيلة لإرغامه وجعله محدوداً، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه، أو تحييده واحتوائه.

وقد تبنت بعض الدراسات نظرة أوسع للأمن تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية لاسيما تلك التي تتناول دول العالم الثالث، التي أظهرت أهمية العوامل السياسية في المسألة الأمنية والاختلافات بين الدول المتقدمة والنامية. إذ أن التهديدات لأمن الأخيرة تأتي أساساً من المناطق المحيطة بها، إن لم تأت من داخل الدولة ذاتها. وهذا نتيجة لضعف البنى الدولية وعجز في شرعية الأنظمة، مما يتسبب في مشاكل أمن داخلية للدولة والتي غالباً ما تقود إلى صراعات مع الجوار³⁵.

³⁵ خليل حسين، مفهوم الأمن في القانون الدولي العام، موقع خاص للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 2009/1/16
http://drkhalilhusein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html

ويرى الباحث أن تعريف الجامعي الفرنسي داريو باتيستيليا هو الأقرب إلى الواقع الأمني والأكثر شمولية، حيث أن الأمن يعني بقاء الدولة واستمراريتها ووحدة ترابها مع ضمان الرفاه الاقتصادي والحفاظ على الهوية الثقافية والوطنية لكل دولة، وأن الأمن لا يقتصر على حماية الأفراد من التهديدات والاعتداءات التي قد يتعرضون لها جسدياً، بل تشمل هويته الثقافية واستقراره النفسي ورفاهه الاقتصادي ووحدة واستقلال ترابه الوطني، والتي ينتج عنها ضمناً استقرار أمنه القومي.

2.2.2 مطلب ثاني: أبعاد الأمن:

لقد ميز باري بوزان خمسة أبعاد أساسية للأمن:

- الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها.
- الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- الأمن الاقتصادي: ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.
- الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية³⁶.

³⁶ المصدر السابق.

الفصل الثالث

العولمة وتغير المفاهيم والأمن الدولي

1.3 المبحث الأول: التحولات في مفهوم الأمن في ظل العولمة

بفعل العولمة حدثت تحولات في مفهوم الأمن والمشهد الأمني العالمي، وأبرزها تحولات القوة، التي لم تعد ترتبط ارتباطاً وثيقاً ووحيداً بالعامل العسكري. بل تعدته إلى التكنولوجيا والتعليم، والنمو الاقتصادي والاعتماد المتبادل والمعلومات. فالقوة العالمية اليوم تتأسس على مصادر هي من قبيل القوة اللينة، كما تقوم على مصادر ملموسة: القوة الصلبة. وكما يلاحظ جوزيف ناي فإن: "القوة أقل تحولية، وأقل قهرية، وأقل ملموسية"، ذلك أن تحويل المكاسب المحققة في مجال ما نحو مجال آخر يزداد صعوبة، أما فيما يخص الأمن، فإن الأمن اللين يعني التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية، مثل عدم الاستقرار، التطرف، الإرهاب، التهريب، المخدرات، الهجرة غير المشروعة، الجريمة المنظمة، بينما يقصد بالأمن الصلب: التهديدات المباشرة أي التهديدات العسكرية.

واقع الأمر أن مفهوم الأمن متنازع عليه، وقد أدت التغييرات على البيئة الأمنية المعاصرة إلى كثير من المحاولات لتعريف هذه التغييرات ووضع إطارها المفاهيمي، سياسياً ونظرياً، وتأثيراتها على الدول والمجتمعات والأفراد. وقد انضمت إلى المفهوم التقليدي للأمن مفاهيم أخرى توسع طبيعة التهديدات المحتملة (الإرهاب، الجريمة المنظمة...)، وهي تهديدات ترتبط بعوامل الخطر في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، وتعمق الأهداف المهددة لتشمل الأمن العالمي والجماعات دون الوطنية والأفراد. إن إعادة تحديد الأطر المفاهيمية للأمن، التي توسع حالة الأمن لتشمل المخاطر والتهديدات الجديدة، التي تتجاوز الهجوم العسكري، تولد مفاهيم مثل الأمن الداخلي، الأمن الوظيفي والأمن البيئي. وتتطلب المفاهيم العميقة للأمن التي ترتبط بحماية الأفراد من التهديدات التي تستهدف أمنهم، بناء إطار اجتماعي يستطيع البشر من خلاله أن يعيشوا بحرية من الخوف والحاجة على حد سواء. وتركز النظريات الواقعية على المشاكل الدولية، والصراعات، وتبرز رؤى الشركات العالمية العابرة للحدود والقومية، النواحي الاقتصادية والمحافظة على النظام الاقتصادي الدولي. وتركز وجهات نظر الأمن الإنساني، التي أخذت تبرز على ظروف الأفراد والعالم، كما أن بدء تحليل

المخاطر يبرز طريقة متممة للتعامل مع المشاكل الأمنية للتغلب على التناقض بين الأنواع المختلفة للمفاهيم الأمنية³⁷.

خلال فترة الحرب الباردة، سيطر فكر الواقعيين على مفهوم الأمن وكيفية تناوله ودارسته، حيث قام الواقعيون بتفسير طبيعة التوازن الدولي القائم خلال فترة الحرب الباردة من خلال نظرية توازن القوى الثنائي، حيث أن هذا التوازن حال دون اندلاع حرب نووية بين القطبين. أما حقبة ما بعد الحرب الباردة فقد تميزت ببروز مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية المغايرة للمفاهيم التقليدية له، حيث تم العمل على توسيع وتعميق المفهوم ليشمل الأفراد والإقليم والنظام الدولي كوحدات قابلة للتحليل بدلاً من الدولة، وتوسيعه ليشمل قضايا الاقتصاد والبيئة والمجتمع (الأمن الاقتصادي، الأمن البيئي، الأمن المجتمعي)³⁸.

تطور هذا المصطلح ليشمل المفهوم العام للأمن الاجتماعي وتحقيق الاستقرار في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية وكافة مناحي الحياة للإنسان وتحقيق الاستقرار الشخصي في المحيط الأسري والبيئة الخارجية.

من تعريفات الأمن الأكثر تداولاً تعريف باري بوزان أن الأمن هو "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي هو "قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"³⁹.

إن الأمن مفهوم نسبي ومن الصعب التعامل معه على أساس أن يكون مفهوماً مطلقاً، كما لا يمكن قصر هذا المفهوم فقط كوسيلة للتحرر من الخطر، بل أيضاً يتعدى هذه الفكرة من خلال جعل هذا الخطر محدوداً، ومن المهم التأكيد على أن الأمن شرط اجتماعي وحاجة إنسانية وليس ترتيب ميكانيكي أو وظيفي.

هناك أبعاد عدة للأمن أهمها البعد السياسي وتتمثل وظيفة الأمن هنا في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة مستقلاً، أما البعد الاقتصادي فيتمثل من خلال توفير المناخ المناسب للالتزام باحتياجات الشعب الأساسية وتوفير الرفاهية لهم قدر الإمكان، ويتمثل البعد الاجتماعي من خلال توفير الأمن

³⁷ خليل حسين، مفهوم الأمن في القانون الدولي العام، موقع خاص للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 2009/1/16

http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html

³⁸ خديجة أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص (12).

³⁹ عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، عدد 160، 2005)، ص (56-57).

للمواطن وتنمية الشعور بالانتماء للوطن، كما أنه هناك أبعاداً أخرى مثل البعد البيئي والأيدولوجي وغيرهم⁴⁰.

2.3 المبحث الثاني: تأثير العولمة على مستويات الأمن

بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها بانتهاء الاتحاد السوفييتي، دخل النظام العالمي حقبة جديدة تتسم بالتعقد والتشابك، الأمر الذي أدى إلى تغير في القوانين والثوابت التي سادت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وظهر نظام عالمي جديد يتسم بكونه نظام أحادي القطبية، حيث تفردت الولايات المتحدة بتوجيه دفة الأمور على الصعيد العالمي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية.

تطرح العولمة في صيغتها الحالية مفاهيماً جديدة عن الأمن الدولي والإقليمي والقومي والوطني والفردي، والسيادة الوطنية، والجريمة المنظمة والإرهاب وغيرها. حيث أصبح للأمن مفهوماً جديداً يتجاوز المفهوم التقليدي، كما أنه أصبح من الصعب الفصل بين الأمن الوطني لأي مجتمع والأمن العالمي، ومع تطور العولمة وتغلغلها زادت إمكانية تهديد الأمن سواء أكان هذا الأمن أمناً دولياً أم أمناً قومياً أم أمناً وطنياً أم أمناً شخصياً⁴¹.

يرى الباحث أن للأمن مستويات عدة يمكن إجمالها في أربعة مستويات هي: الأمن الفردي ضد كل ما يهدد حياة أو ممتلكات أو أسرة هذا الفرد، وأمن الوطن ضد الأخطار الخارجية والداخلية، وأمن الإقليم لدول تتشارك في مصالح معينة وتعمل معاً على الحفاظ على كيانها ومصالحها من الأخطار، والأمن الدولي الذي تتولى حمايته المنظمة الدولية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام، إلا أن هذه المستويات التي تخص الأمن تغيرت متأثرة بالعولمة، هذه التغيرات تتلخص في المطالب التالية:

1.2.3 مطلب أول: العولمة والأمن الفردي/الشخصي (الإنساني):

هناك من يعتبر أن قضية الأمن الشخصي هي قضية دولية وليست قضية محلية أو داخلية، وبهذا الفرض يتم تعميم التعامل مع الأمن الشخصي باعتباره أمناً إنسانياً.

⁴⁰ محمد المهدي شنين، تحولات مفهوم الأمن الإنساني، 2011/6/10.

http://bohothe.blogspot.com/2011/07/blog-post_8892.html

⁴¹ إسماعيل وساك، فوضى المفاهيم في العلاقات الدولية الراهنة، 2008/1/31.

2012\10\27 <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=123418>

ظهر مصطلح الأمن الإنساني في منتصف التسعينات من القرن الماضي، نتيجة للتحويلات التي طرأت على الساحة الدولية ومن أبرزها انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وقد ركز على الفرد وليس على الدولة، وبذلك يتوجب أن يكون الهدف الأساسي لأي سياسة أمنية هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، وفي كثير من الأحيان تم توظيف هذا المفهوم ليصبح ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى سواءً على المستوى الدبلوماسي أو العسكري⁴².

عندما يتم تناول مفهوم الأمن الإنساني فإنه يتم نقاشه نظراً لسياقات مختلفة، فهناك من يقوم بمناقشة العلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم الأمن القومي، وهناك من يقوم بتعريف جوانب محددة لهذا المفهوم، وهناك من يعرف المفهوم بشكل شامل. ومن التعريفات الشاملة للأمن الإنساني هو أن "مفهوم الأمن الإنساني جوهرية الفرد، إذ يعني التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة لمواجهة والتعامل مع كافة ما يهدد أمن الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول"⁴³.

وفي ما يخص الجانب الإسرائيلي، فإن إسرائيل ركزت على مفهوم أمن الفرد وأعطته أولوية في تعاملها مع القضايا الأمنية، حيث يعتبر الأمن الشخصي ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي، وتماسك وقوة الأمن القومي الإسرائيلي تنبع من امتلاك المجتمع لأمن شخصي متماسك⁴⁴.

2.2.3 مطلب ثاني: العولمة والأمن القومي/الوطني:

شاع استخدام مصطلح الأمن القومي بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى فترة إبرام معاهدة ويست فاليا الشهيرة عام 1648م التي أسست لولادة الدولة القومية، إلا أن أول استخدام رسمي للمصطلح يعود كان في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما قامت الولايات المتحدة بإنشاء هيئة رسمية تدعى "مجلس الأمن القومي الأمريكي"⁴⁵.

⁴² خديجة أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص (13).

⁴³ المصدر السابق، ص (44).

⁴⁴ محمد المصري، نظرية الأمن الإسرائيلي، (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2008)، ص (96).

⁴⁵ باسم الطويسي، الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي، (عمان: دار سندباد للنشر، 1997)، ص (86).

إن مفهوم الأمن القومي يمثل جملة السياسات والإجراءات التي تتخذها الدول لحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية في وجه من يحاول النيل منها⁴⁶.

لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق لمصطلح الأمن القومي خارج الزمان والمكان الذي يتحرك فيه، فهو مصطلح دائم التغير انعكاساً للمتغيرات والتطورات والعوامل التي تؤثر فيه، سواءً كانت تلك العوامل داخلية أم خارجية، فلكل دولة مفهومها الخاص عن أمنها القومي، وهي تقوم برسم سياساتها ضمن حاجاتها، فلا نستطيع مثلاً أن نساوي بين الأمن القومي لدولة مثل الولايات المتحدة والأمن القومي لدولة مثل الصومال.

مفهوم الأمن القومي واسع ومتغير، حيث يقوم مجلس الأمن القومي بتعريفه بـ "الحفاظ التام على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع". بينما نجد تياراً يدعو إلى توسيع المفهوم ليشمل العديد من الجوانب والحقول كعلم الاجتماع والاقتصاد والإثنوروبولوجي وعلم النفس، وربطه بالمشكلات العالمية بما فيها من الصراعات الداخلية والخارجية، وتجارة المخدرات، والكساد الاقتصادي، والانفجار السكاني، والتلوث البيئي وغيرها⁴⁷.

منطق الأمن القومي شبيه بمنطق الأمن الإنساني، إلا أنه مطبق على الكتل السكانية والبلدان، وهو ينطوي على عزل الدولة عن الأخطار والتهديدات الخارجية، عن أشكال التهديد أو التدخل أو الحصار أو الاجتياح أو التدمير أو الاحتلال، أو أية مداخلة أخرى مؤذية من قبل قوة أجنبية معادية أو من قبل إحدى الجماعات الإرهابية.

إن الأمن القومي نسبي لأنه يعتمد على نوايا وأفعال دول/منظمات أخرى في وضعيات تمكنها من تهديد هذا الأمن، والنقطة الرئيسية في السياسة الأمنية تتمحور حول ردع مثل هذا التهديد، وإحباطه أو هزيمته في حال تعذر ردعه، والاختلاف بين الدول يكون في وضع كل دولة سياستها للأمن القومي اعتماداً على الظروف الموضوعية التي تختلف من بلد لآخر⁴⁸.

بالرغم من انهيار الاتحاد السوفييتي، إلا أن منطق الحرب الباردة ما زال يلقي بظلاله على مفهوم الأمن القومي، وذلك من خلال سياسة "الحرب الطويلة" التي انتهجتها الولايات المتحدة وعينت نفسها

⁴⁶ زهير سالم، مفهوم الامن القومي، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، 2007.

⁴⁷ محمد الأمين البشري، مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص

(133 134).

⁴⁸ عمر قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997)، ص (165).

قائدا لها بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م، حيث ما زالت تسود اعتبارات استخدام القوة العسكرية، والتوازن العسكري، والخطر النووي وغيرها.

ينبغي على أي أمة أن تقوم وبشكل مستمر بتحديد المخاطر والتهديدات القائمة وتطوير آليات للتعامل معها، ومن ناحية الأمن القومي العربي فإنه يمكن القول أن الفكر السياسي العربي لم يصل إلى تحديد مفهوم واضح للأمن القومي العربي، يواكب التحولات الإقليمية والدولية وتوازنها وانعكاساتها على مفهوم الأمن، خاصة في ظل التهديدات القائمة على هذا الأمن من قبل جهات مختلفة وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل وإيران وما تمثلان من تهديد صارخ للأمن القومي العربي⁴⁹.

3.2.3 مطلب ثالث: العولمة والأمن الإقليمي:

العلاقة بين ظاهرة العولمة والأمن الإقليمي معقدة، فهناك وجهة نظر ترى أن هاتين الظاهرتين متعارضتان، ووجهة النظر الأخرى ترى أن الإقليمية تقع كمرحلة وسيطة في الانتقال من التوجه القومي إلى التوجه العالمي.

ومن الواضح أنه يصعب على الدول فرادى أن تتعامل مع تأثيرات العولمة الاقتصادية والسياسية والأمنية والتحديات التي تفرضها، ومن هنا يتم اختيار الإقليمية كأداة تستخدمها الدول لمواجهة كافة التحديات المفروضة عليها، بحيث تمتلك القدرة على التكيف أو مواجهة أو رفض الآثار الناجمة عن ظاهرة العولمة، أي أن الإقليمية قوة تفاوضية للدولة للتعامل مع أخطار وتهديدات العولمة، والحفاظ على استقرارها⁵⁰.

وبهذا تلجأ العديد من الدول إلى القيام بتحالفات واتفاقات أمنية على المستوى الإقليمي، للمحافظة على أمن الإقليم الاستراتيجي واستقراره، ومواجهة التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية، وللوصول إلى حلول سلمية للقضايا الخلافية في الإقليم كقضايا الحدود والمياه والسيادة على الأرض والجريمة والإرهاب وغيرها.

⁴⁹ أنور ماجد عشقي، الاستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص (194).

⁵⁰ جبروم شاهين، عن قضايا الأمن الوطني والإقليمي والعالمي، 2012/7/10.
<http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=529795>

تقوم استراتيجية الردع على أن التهديدات كانت تتعلق بالمواجهات العسكرية في علاقات الحرب، والدولة تستمد قوتها من خلال قدراتها الوطنية وتعبئة الموارد، لكي تتجح في حماية نفسها ومصالحها، وفي حال عدم كفاية هذه الموارد فإنها تسعى للانخراط في حلف عسكري اقليمي. أما استراتيجية الأمن التعاوني فهي تختلف عن سابقتها تماماً، حيث أنها لا تعرف الاستخدام المباشر للقوة، وإنما تقوم على التعاون المستمر على كافة المستويات وإبعاد قضية الأمن⁵¹.

4.2.3 مطلب رابع: العولمة والأمن الدولي:

فكرة الأمن الدولي أكثر إرباكاً من فكرة الأمن القومي أو الأمن الشخصي، إن الأخيرتين أكثر وضوحاً وذلك لوضوح المهدد بكسر الدال والمهدد بفتح الدال، يتمثل الآخر المهدد في الأمن القومي بدول أخرى، وفي الأمن الشخصي يكون المهدد معروفاً وموجوداً، فهو يتجسد بأشخاص آخرين موجودين في نفس البلد أو الحي. أما في الأمن الدولي فإن الخطر/ المهدد غير واضح، والخطر يأتي من الداخل (من دول أعضاء أخرى)⁵².

يرى الباحث أن لأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م أثراً في طرح مفهوم جديد للأمن الدولي، خاصة فيما يتعلق بالترتيبات والاستراتيجيات الأمنية الجديدة، حيث أصبح التعامل مع مفهوم الإرهاب كأخطر مصادر التهديد التي تواجهها الدول والمجتمعات، وهذا ما فرضته الولايات المتحدة على الأجندة الدولية بسبب هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وعليه فإن مسؤولية الأمن الدولي في العقود الأخيرة وتوفير الأمن لم تعد تقع فقط على عاتق الدول والتحالفات الدولية المنفردة، وإنما أصبحت تقع على كاهل المجتمع الدولي كله، من خلال الاتفاقات والمعاهدات التي تحدد آليات التعامل مع كافة المخاطر.

3.3 المبحث الثالث: تحولات المشهد الدولي وتغير المفاهيم

لقد تغير المشهد الدولي في العقد الأول من الألفية الثالثة، وذلك نتيجة لعدة عوامل وتطورات مثل التطور الهائل والسريع في التكنولوجيا ووسائل الاتصال، وظهور توازنات جديدة في العالم على

⁵¹ جيروم شاهين، عن قضايا الأمن الوطني والإقليمي والعالمي، 2012/7/10.

<http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=529795>

⁵² روبرت جاكسون، ميثاق العولمة سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص (362).

المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في كافة الافتراضات والفرضيات التي كانت تحكم المعادلة الأمنية في العلاقات الدولية.

انعكست هذه التغييرات على مجموعة من القضايا المتعلقة بالأمن، فتغير مفهوم سيادة الدولة، ودخلت مجموعة جديدة من الفواعل على المعادلة الدولية، كما حصل تغير على أجندة الدول فيما يخص العلاقات الدولية وأولوياتها الأمنية، وتعددت التهديدات الداخلية والخارجية، وانتشرت ظاهرة التدخل الإنساني وغيرها.

1.3.3 مطلب أول: سيادة الدولة:

إن تطور العلاقات الدولية على مرّ الزمن حمل تعديل تدريجي على مفهوم السيادة، ويمكن التعامل مع السيادة كوضع قانوني يُنسب إلى الدولة في حال توافر للدولة مقومات مادية من مجموع أفراد وإقليم وهيئة منظمة وحاكمة، حيث تمثل السيادة ما للدولة من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج، ومن مقتضيات هذه السيادة أن يكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها وقضاياها محض إرادتها وحدها⁵³.

السيادة كمفهوم سياسي تعني القدرة الفعلية على تحقيق الاستقلال السياسي، أي على تحقيق الإرادة الحرة في المجال الدولي، ومن ثم الاشتراك الحر المباشر في صراع القوى الدولية، وهكذا يلتقي المفهوم السياسي للسيادة بمفهوم القوة في علم العلاقات الدولية⁵⁴.

يرى الباحث هنا أن سيادة الدولة لم تعد مطلقة، أي بمعنى أن الدولة القومية لم تعد هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، فالدولة المعاصرة لا تستطيع وحدها التحكم في مجموعة من القضايا مثل ظاهرة الشركات والأقمار الصناعية ومشكلات البيئة العالمية، خاصة في ظل احتكار الشركات الكبرى للدول، وزيادة نفوذها وانتشار المنظمات غير الحكومية كعوامل خارجية، إضافة إلى شبكات الإرهاب والجريمة والتي تهدد أمن الدولة وسيادتها كعوامل داخلية، ومن الصعب حصر هذه الأشياء داخل مساحة إقليمية يمكن أن تُطبّق عليها الدولة قوانينها الخاصة.

⁵³ علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1995)، ص (103).

⁵⁴ أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، (بيروت: دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 1989)، ص (115).

يحظر القانون الدولي تدخل أية دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، غير أن سيادة الدولة مقيدة بأحكام القانون الدولي خاصة فيما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان وجرائم الحرب، وهنا يمكن اعتبار أن القانون الدولي في ظل النظام العالمي الجديد أصبح إحدى أدوات اختراق الدول والحد من سيادتها، من خلال التدخل الدولي في شؤونها الداخلية بحجة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وغيرها⁵⁵.

1.1.3.3 فرع أول: تغير الأجندة والتركيز على قضايا عالمية جديدة:

يرى الباحث أن ما حدث من تغير في أجندة العلاقات الدولية في العقود الأخيرة، أدى إلى مزيد من التركيز على قضايا لم تعتبر في السابق أمراً هاماً أو مؤثراً مثل قضايا التلوث البيئي، والانفجار السكاني، وقضايا اللاجئين والهجرة، وقضايا الأمن البحري والإرهاب وغيرها من القضايا العالمية، حيث أصبحت هذه القضايا تأخذ حيزاً كبيراً من سياسات الدول ومخططاتها، وأصبحت العديد من القضايا المرتبطة بالبيئة والصحة والاقتصاد والثقافة والتي كانت تحسم في السابق في إطار الاختصاص الداخلي لكل دولة أو حتى في الإطار الإقليمي، أصبحت تتجاوز حدود الدول مثل حماية البيئة وندرة المياه واستفحال المجاعات والأمراض الفتاكة، وأصبحت تتعداها ليتم التعامل معها بشكل جماعي.

2.1.3.3 فرع ثاني: أخطار أخرى غير التهديد العسكري:

لم يعد التهديد العسكري هو الخطر الوحيد الذي يهدد أمن الدول، بل ساهت العولمة وسهولة التنقل والاتصال إلى بروز تهديدات أخرى ليست بالضرورة عسكرية، مثل تجارة المخدرات عبر الحدود والجريمة المنظمة العابرة للحدود (الاتجار بالبشر والنساء والأعضاء وغيرها)، وانتشار الإرهاب الدولي، وقضايا اللاجئين والهجرة غير المشروعة⁵⁶، وانتشار الأوبئة والأمراض كما حدث في أنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير وجنون البقر والإيدز، وانتشار الفقر والتلوث البيئي.

وهذه الظواهر الحديثة نوعاً ما تفرض على أجهزة الأمن التعامل معها بعقلية جديدة، وخاصة للأثر السلبي الذي تلعبه هذه الظواهر في تهديد استقرار البلد السياسي وسيادة الدولة، وتأثيرها في تراجع التنمية الاقتصادية، وأخطارها على المجتمع من خلال استهداف قيمه وأخلاقه وتفتيت تماسكه وبنيته.

⁵⁵ نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، (إريد: عالم الكتب الحديث، 2010)، ص (45).

⁵⁶ عادل حسن علي السيد، تحديات التخطيط الأمني لمواجهة العولمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000)، ص (54) -

(55).

يمكن اعتبار أن العولمة تحاول ربط الناس بعالم اللا أمة واللا دولة لأن ذلك يسهل عمليات الاستلاب التي تقوم بها، فالعولمة لا تستوطن بلداً وإنما تستوطن الفضاء المعلوماتي الذي تصنعه شبكات الاتصال والذي يوجه الثقافة والسياسة والاقتصاد، وعن طريق ذلك الفضاء تقوم العولمة بخلع الفرد من هويته وأسرته، وتقوم بخلع الأسرة من مجتمعها والمجتمع من أمته والأمة من رابطتها الإنسانية⁵⁷.

كما أن عدم التوازن بين التزايد السكاني في الدول النامية والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها العولمة، كانت الدافع الرئيسي في تزايد حدة ظاهرة الهجرة بحثاً عن حياة كريمة، وبهذا أصبحت الهجرة من أحد الظواهر العالمية التي تهدد استقرار العديد من المجتمعات وخاصة ظاهرة الهجرة غير المشروعة إلى دول أوروبا⁵⁸.

3.1.3.3 فرع ثالث: العولمة والتكنولوجيا (جرائم تكنولوجيا المعلومات):

إن العلاقة بين العولمة والتكنولوجيا علاقة تأثر وتأثير، حتى أن العديد من المفكرين يقومون باختزال العولمة بجانبها التكنولوجي، وربما مرد ذلك يعود إلى الدور الهام والمحوري للجانب التكنولوجي وطغيانه على العديد من القضايا والجوانب سواءً بشقها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الأمني.

إن التطور الهائل والسريع في التكنولوجيا ووسائل المواصلات والاتصالات انعكس على كافة الجوانب بما فيها شقها الأمني، حيث أن التكنولوجيا الأمنية قد تطورت بشكل يدعو إلى الذهول في العقد الأخير، وخاصة وجوه التقدم التقني والتحسينات النوعية في إدارة المعلومات والأسلحة الدقيقة، والأقمار الصناعية التي تراقب وتجمع المعلومات على مدار الساعة، وعلى مستوى البنية الإدارية والتنظيمية لتلك الأجهزة.

فرض تطور التكنولوجيا وسهولة انتقالها تحديات كبيرة أمام سيادة الدولة وأجهزتها الأمنية المختلفة، حيث أصبحت الدول والحكومات تخشى المنظمات والجماعات الإرهابية أكثر من خشيتها من بعضها البعض.

⁵⁷ شعيب عبد الفتاح، الإعلام والعولمة. <http://www.alriyadh.com/iphone/article/10692> (2012/7/9)

⁵⁸ أحمد عبد العزيز الأصغر، الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص(5).

لقد سهلت التكنولوجيا تواصل الأفراد ونقل المعلومات والتقنيات، وكثيراً ما يتم استغلال هذه التكنولوجيا من قبل المجرمين وتجار المخدرات وتجار السلاح والجماعات الإرهابية، فهم يستخدمون التكنولوجيا للتعطية على عملياتهم والتواصل من خلال التشفير، كما أنهم يستخدمون أدوات تمكنهم من اعتراض الاتصالات والتجسس على من يراقبهم⁵⁹.

ساعدت تكنولوجيا المعلومات وتطورها الكثير من الناس على ارتكاب العديد من الجرائم التي لم تكن متاحة في السابق، حيث صاحب التكنولوجيا الجديدة جرائم جديدة، ومن هذه الجرائم جرائم الاحتيال وتزييف الأوراق المالية، وجرائم التجسس على الآخرين وانتهاك خصوصياتهم، والاختراقات الأمنية لشبكات المعلومات، وتنظيم الاجتماعات بين الجماعات الإجرامية وغيرها الكثير. كما بات ممكناً مع تطور وسائل الاتصال تزايد حالات الاختراق للأمن الوطني مثل: قضايا التجسس المعلوماتي والاقتصادي، وتهديد الكثير من مقومات الأمن الوطني عن طريق بث الشائعات، والأخبار الكاذبة وإحداث البلبلة بين أفراد المجتمع⁶⁰.

حيث يعتبر الفضاء الإلكتروني وسيلة اتصالات فعالة للعصابات والمجرمين والحركات الإرهابية، وتوفر جواً مناسباً للترويج للتجارة غير الشرعية وغسيل الأموال والجريمة المنظمة، وأيضاً خصبة لنمو شبكات التجسس العالمية، وخاصة لسهولة ارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم، وسهولة إخفاء معالم الجريمة وصعوبة تتبعها، وخاصة أن من خصائص هذا النوع من الجرائم أنها تتم بشكل سريع (تتم أحياناً في أقل من دقائق)، وتحدث خسائراً مادية عالية جداً، ويصعب تتبعها لاختلاف الزمان بين الدول، وإمكانية تنفيذ الجريمة من مكان آخر خارج الدول المستهدفة، وصعوبة تحديد نوع القانون الذي يجب تطبيقه على مرتكبي مثل هذا النوع من الجرائم⁶¹.

كما أن العديد من المؤسسات الأمنية والتي تقوم بوظيفة حماية الأفراد والدولة أصبحت مهددة من الجرائم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات هي ظاهرة القرصنة "الهاكرز"، والتي تتضمن قيام أفراد يمتلكون المقدرة على اختراق الكثير من المواقع أو الصفحات والشبكات والتي تتضمن معلومات خاصة أو سرية، وكثيراً ما تعرضت الدول والحكومات والشركات الكبرى والمؤسسات المالية والمصرفية لمثل هذه الجرائم. ولاتقاء مثل هذا النوع من الجرائم يجب اتخاذ مجموعة من التدابير، منها تشريع وإصدار

⁵⁹ محمد أنور البصول، الاتصال وأثره في عمليات الإرهاب، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002)، ص (273).

⁶⁰ حسن بن أحمد الشهري، قانون دولي موحد لمكافحة الجرائم الإلكترونية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص (14).

⁶¹ عباس أبو شامة عبد المحمود، العولمة والإجرام الوليد: المفاهيم والنظريات، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص (21-22).

قوانين خاصة بمكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات، وفرض عقوبات على من يرتكب مثل هذا النوع من الجرم، وتستطيع أجهزة الأمن أن تحد من هذه الظاهرة باستخدام أساليب عدة منها استخدام القرصنة لحماية المواقع والبيانات الهامة، ومحاولة متابعة مرتكبي الجرائم⁶².

ويرى الباحث هنا أنه في هذه المرحلة يتوجب على أجهزة الأمن العربية استباق الأحداث لمواجهة السلبات الحالية والمحتملة وتوظيف إيجابيات الشبكة في مجال مكافحة الجريمة.

2.3.3 مطلب ثاني: الصراعات الخارجية والداخلية:

يرى الباحث إن لكل دولة أو أمة مفهومها الخاص للأمن، ضمن ما تعتبره مجالها الحيوي الأمني في الدائرة المحيطة بها والتي تمتلك القدرة على التأثير فيها، والتي يمكن أن يصدر عنها تهديد لمصالحها أو حتى وجودها، حيث لم يعد بمقدور أي دولة أن تحقق أمنها بشكل منفرد، وخير مثال على ذلك انهيار الاتحاد السوفييتي بالرغم من امتلاكه أضخم الترسانات العسكرية والنووية في العالم، علماً بأن انهيار الاتحاد السوفييتي ووجود عالم يحكمه القطب الواحد هو ما أسهم في ازدهار وانتشار العولمة. ومن ناحية أخرى أخذت أشكال الصراع بالتغير لتأخذ شكل الصراعات الداخلية (بين جماعات) بدلاً من الصراع المباشر بين الدول، وعادة ما تكون الخسائر من المدنيين وليس من العسكريين، وبهذا فإن الأخطار التي تهدد الدولة لم تعد مقتصرة على التهديد الخارجي، وإنما أصبحت من داخل الدولة نفسها أيضاً.

من خصائص الصراعات الداخلية أنها تتسم بالتعقيد والتشابك نظراً لامتداداتها الداخلية والخارجية وتقاطع/تضارب المصالح فيما بينها، بالإضافة إلى الاستخدام المتزايد للعنف فيها، وانتهاك حقوق الإنسان وحرياته⁶³.

1.2.3.3 فرع أول: قضايا الحدود:

يرى العديد من المفكرين أن العولمة عملت على حسر الحدود القومية للدول، حيث أدت التغيرات العالمية إلى التفاعل المباشر بين الأفراد والعالم، حيث أصبح من المستحيل انغلاق الدول في إطارها القومي لوقف الانسيابات العولمية والتي تشمل الانسيابات البشرية والنقدية والتكنولوجية والإعلامية

⁶² حسن بن أحمد الشهري، قانون دولي موحد لمكافحة الجرائم الإلكترونية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص (8).
⁶³ أنور ماجد عشقي، الاستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص (189).

وغيرها. كما أن الشركات العملاقة والتي تحمل صفة العابرة للحدود، استطاعت أن تقفز من فوق الحدود وأن تتغلب على القيود المفروضة، والقيود التي تحول دون تدفق المعلومات والبيانات، فأصبحت الدولة عاجزة عن تطبيق ما كانت تقوم به سابقاً من نفوذ وصلاحيات⁶⁴.

2.2.3.3 فرع ثاني: تدويل القضايا الأمنية:

"من الأمور التي تدعو إلى تدويل العديد من القضايا على المستوى الدولي، هي أهمية هذه القضايا وانعكاساتها ليس على مستوى الدولة صاحبة الشأن في القضية فحسب، وإنما على المستوى الإقليمي والدولي. إلا أن هناك قواعد وقوانين تحكم هذا التدويل وترسم حدوده، فمن الثوابت في العلاقات الدولية حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها بشكل فردي إلا من خلال الجهاز الدولي أو في حالة الدفاع عن النفس، واحترام المعاهدات المبرمة بين الدول والالتزام ببنودها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتسوية النزاعات الدولية سلمياً".

3.2.3.3 فرع الثالث: التدخل الإنساني:

يظل مبدأ التدخل الإنساني محل جدل وخلاف بين فقهاء القانون الدولي والسياسيين، لما يشوبه من التباس في تحديد الخط الفاصل بين الشؤون الداخلية والشؤون الدولية. ظهر مفهوم التدخل الإنساني في أواخر الثمانينات، أما على الصعيد الفعلي فقد تم استخدامه للمرة الأولى لتبرير القيام بعمل عسكري ضد العراق عام 1991 بحجة حماية الأكراد⁶⁵.

يمكن تعريف التدخل الإنساني "التدخل العسكري من قبل دولة أو مجموعة دول في دولة أخرى من دون موافقة هذه الأخيرة بسبب كارثة إنسانية، بخاصة تلك التي تتسبب فيها الانتهاكات الخطيرة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان الأساسية أو اضطهاد الأقليات أو الاعتداء على رعايا دولة أجنبية..."⁶⁶.

⁶⁴ محمد علي الفراء، العولمة والحدود، (الكويت: مجلة عالم الفكر، عدد 4، 2004)، ص (80).

⁶⁵ محمد عبد القادر حاتم، العولمة ما لها وما عليها، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005)، ص (144-145).

⁶⁶ مركز دراسات الوحدة العربية، السيادة والسلطة الأفاق الوطنية والحدود العالمية، (بيروت: سلسلة كتب المستقبل العربي 52، 2006)، ص (113).

في كثير من الأحيان يمكن اعتبار التدخل الإنساني من المبررات والحجج المستخدمة من قبل الدول القوية لتبرير العدوان العسكري على الدول الضعيفة، وذلك لتغطية الأسباب الحقيقية لهذا العدوان المتمثلة بالأسباب السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية بغطاء إنساني.

4.3 المبحث الرابع: العولمة وانتشار الأخطار

مع التحولات الهائلة التي حدثت للمشهد الدولي في العقد الاخير وما صاحبه من تغير للمفاهيم، برزت العديد من القضايا الحديثة على الساحة الدولية، والتي أثرت على الأمن الدولي، كما ساهم تطور العولمة في بروز العديد من التهديدات والتحديات والتطورات على مجموع القضايا التقليدية، والتي لم يعد بالمستطاع التعامل معها بالأساليب التقليدية المعتادة، حيث أصبح هناك حاجة لمعالجة القضايا الحديثة بأساليب وعقلية أمنية جديدة، ومن أبرز هذه القضايا الحديثة الإرهاب الدولي والأمراض الاجتماعية الناتجة عن العولمة.

1.4.3 مطلب أول: الإرهاب الدولي:

هناك محاولات كثيرة لتعريف الإرهاب، وحتى الآن لا يوجد تعريف متفق عليه من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لضمان أن يكون هذا التعريف ملزماً لكافة الدول، ومن أسباب الخلاف حول تعريف الإرهاب هو نظرة الدول إلى المنظمات التي تقوم بارتكاب أعمال عنف، واختلاف نظرتها اتجاه أهداف هذه المنظمات، فبعض الدول تنظر إلى منظمات مقاومة الاحتلال كمنظمات إرهابية، بينما دول أخرى تعتبر أعمال هذه المنظمات أعمالاً مشروعة، وخاصة كون المواثيق الدولية تقر بمشروعية استخدام العنف في مقاومة الاحتلال⁶⁷.

الإرهاب، لغة هو الخشية والرعب والخوف والفرع، قال تعالى ﴿ ترهبون به عدو الله وعدوكم⁶⁸ ﴾. أما اصطلاحاً بالرغم من صعوبة الاتفاق على تعريف موحد للإرهاب، إلا أن الدول العربية قد أجمعت على تعريف موحد للإرهاب في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام 1998، إذ تعرف الاتفاقية الإرهاب بأنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم

⁶⁷ انتصار قريب، الأمن حاجة إنسانية أم شأن دولة، (رام الله: جامعة بيرزيت، 2008)، ص (9).

⁶⁸ الأنفال، آية 60

أو حرمتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر⁶⁹.

بعد الهجوم على برجى التجارة العالميين وتفجيرهما، برز مصطلح الحرب على الإرهاب، وتم إعلان الحرب الدولية على ما يسمى الإرهاب، وما تبعها من هجوم على أفغانستان والعراق.

وهنا يرى الباحث أن العلاقة بين العولمة والإرهاب هي علاقة معقدة ومتشابكة ومتوحدة ومتكاملة في نفس الوقت، حيث في ظل عولمة الإرهاب وانتشار الأفكار الإرهابية وتزايد حجم الجرائم الإرهابية على مستوى العالم، هناك إجماع على أن الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية، ففي السابق كان هناك العديد من الجماعات الإرهابية، إلا أن نشاطها كان يقتصر في نطاق جغرافي محدد لا تتعداه، غير أن الظاهرة تطورت وأصبحت ظاهرة عابرة للحدود والقارات، وخير مثال على هذا التحول ما حصل من هجمات ضد برجى التجارة العالميين في أمريكا في 11 سبتمبر 2001.

إن الإرهاب كظاهرة عالمية باتت تعاني منها كافة الدول في العالم، ولا يمكن فصل ظاهرة الإرهاب عن العولمة وآثارها السلبية خاصة على اقتصادات الدول النامية وأمنها وثقافتها، ولهذا يمكن اعتبار الإرهاب كنتاج لظاهرة العولمة من جانبها المظلم، حيث هناك مجموعة من الارتباطات بين العولمة والإرهاب منها الارتباط التقني، فالتطور التقني وما ضمنه من توسع وتطور هائل في شبكات الاتصال والمواصلات في العقدين الأخيرين، أعطى حافزاً لتطور الإرهاب وعولمته، فعلى سبيل المثال نجد أن تنظيم القاعدة قد استخدم كافة الوسائل التكنولوجية في التخطيط لعملياته المتنوعة، حيث قام التنظيم باستخدام الشبكات المصرفية لتحويل الأموال بين الحدود، وقاموا بإيصال رسائلهم من خلال شبكات الإعلام مثل الجزيرة والسي إن إن (CNN)، وعلى مستوى الفضاء الإلكتروني قاموا باستخدام الإنترنت للاتصال فيما بينهم، واستخدام الهواتف النقالة من ناحية أخرى، وقاموا بالتدريب على قيادة طائرات الركاب، وتزييف الوثائق اللازمة والتسلل داخل المطارات وعبور حواجز الرقابة والتفتيش، والخلاصة أن العولمة ساعدت في خلق الشبكات الإرهابية وتسهيل الاتصال فيما بينها، وبذلك كلما أصبح النظام الدولي أكثر عولمة أصبح الإرهاب كذلك⁷⁰.

هناك عدة عوامل ساهمت في انتشار الإرهاب منها عوامل عالمية ومنها عوامل محلية (تخص المنطقة العربية)، وهذه العوامل تتشابه وتغذي بعضها البعض. بالنسبة للعوامل العالمية فقد أتاحت

⁶⁹ الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الصادرة عن مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب، (القاهرة: جامعة الدول العربية، 1998)، ص(3).

⁷⁰ محمد أنور البصول، الاتصال وأثره في عمليات الإرهاب، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002)، ص (280-281).

الحروب التي نشبت في الأعوام الأخيرة وخصوصاً في البوسنة والهرسك وأفغانستان والعراق، الفرصة لكثير من معتقي الأفكار الإرهابية الحصول على التدريبات العسكرية والحصول على السلاح والمواد المتفجرة، ومن ناحية أخرى استمرار عدد من الدول الأوروبية والدول العربية في إيواء عناصر إرهابية، ساعد على استمرار هذه العناصر في ممارسة نشاطاتهم، وتشجيع غيرهم على المضي قدماً في هذا الطريق.

كما أن دور شبكة الإنترنت وإمكانية الحصول من خلالها على المعلومات أمر في غاية الخطورة، حيث وصل الأمر إلى إمكانية الحصول على معلومات فنية تساعد مثلاً في كيفية تصنيع المتفجرات والقنابل، هذا عدا عن سهولة التواصل بين القيادات والقواعد وإصدار التعليمات والأوامر، دون الحاجة إلى التنقل بين الدول⁷¹، كل هذا في سرية تامة وفي أقل وقت ممكن.

كما أنه يمكن اعتبار أن الإرهاب (المتطرف) جاء كردة فعل على إرهاب آخر هو إرهاب الولايات المتحدة، وما نتج عنه من سياسات الهيمنة ولغة القوة في المجالات الاقتصادية والعسكرية، والحلول الأمنية التي باتت تشرع بها الولايات المتحدة في العقود الأخيرة، وانفرادها بأحادية القرار.

أما العوامل المحلية فلها أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية ودينية، فالأسباب الاقتصادية تتبع من الظروف المعيشية المتردية التي يعاني منها الأفراد (الفقر والبطالة)، ويكون الدين ملاذاً لهم لتعويضهم عما فاتهم في الدنيا، وكثير من هؤلاء من يتشدد في أفكاره، وهذا التشدد قد يؤدي إلى ممارسة سلوكيات إرهابية، وفي نفس الوقت تساهم المساعدات المالية المقدمة من الجماعات الإرهابية في ارتباط هؤلاء الأفراد بهذه الجماعات، وتلعب الحالة الاقتصادية للبلد نفسها دوراً في تغذية هذا التطرف، حيث تشعر هذه الفئة بأن البلاد خاضعة وتابعة اقتصادياً للخارج، فتعمل هذه الفئة على محاربة النظام القائم⁷².

الأسباب الاجتماعية تتمحور حول دور النظام الأسري والنظام التعليمي في جنوح الأفراد نحو التطرف، ويقع على عاتق هاتين المؤسستين دور هام في العمل على الحد من جنوح الأفراد نحو التطرف، والكشف عن هذه السلوكيات ومعالجتها⁷³.

⁷¹ أحمد فتحي سرور، التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية، المؤتمر الدولي التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1995)، ص (199).

⁷² علي بن فايز الجحني، ظاهرة الإرهاب ومخاطرها والعوامل المؤدية لها وأساليب مكافحتها، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003)، ص (38).

⁷³ محمد سامي الشواء، التعاون الدولي والإقليمي في مواجهة الإرهاب، (المنصورة: جامعة المنصورة، 1998)، ص (3).

هناك أسباب دينية للجنوح نحو التطرف، منها ضعف البصيرة في حقيقة الدين والفهم الخاطئ لتعاليمه، والأسباب السياسية تتمثل في غياب الديمقراطية عن أنظمة الحكم المحلية مما يؤدي بالأحزاب والحركات السياسية (خاصة الدينية منها) إلى الاعتقاد بعدم إمكانية الوصول إلى السلطة بالطرق المشروعة، وليس أمامهم سبيل إلا استخدام العنف للوصول إلى مبتغاهم.

من الأسباب الأمنية التي تؤدي إلى خلق وتنمية التطرف، تتمثل في طريقة معالجتها وعدم تتبع الأسلوب الأمثل في المواجهة، فعادة ما يتم اللجوء إلى استخدام العنف والتعذيب في السجون، الذي يؤدي إلى زيادة وخلق التطرف.

ومن الممارسات الأمنية الخاطئة التي تسهم في زيادة انتشار الأفكار الإرهابية، هي قيام المسؤولين عن إدارات السجون بتجميع أعضاء التنظيمات الإرهابية مع بعضهم البعض، مما يؤدي إلى زيادة الروابط فيما بينهم وتشجيعهم لبعضهم البعض، وكثيراً ما ينجحون في تشكيل وتأسيس جماعات وتنظيمات جديدة من داخل السجن⁷⁴.

يرى الباحث أن الإرهاب يعرض أمن الدول للخطر، ويضعف هيبة الدولة وسيادتها وربما وحدتها الوطنية، كما أن من آثاره المدمرة علاوة على الخسائر في الأرواح البشرية والخسائر المادية، هو تهديد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول واستقرارها، وهروب رؤوس الاموال والاستثمارات، وهذه الآثار لا تقتصر على دول معينة، بل تمتد آثارها لباقي الدول.

تتمثل أبرز الآثار الأمنية للإرهاب في سفك الدماء، وترويع المواطنين، وإشاعة الخوف والذعر، واستهداف المنشآت الحيوية، وهز الثقة في الأجهزة الأمنية، وتهيئة بيئة خصبة لتنامي جرائم أخرى خطيرة، خاصة أن الخلايا الإرهابية عبارة عن مجموعات عنقودية تتكاثر بالانشطار، وتعمل بطريقة مستقلة دون الحاجة إلى الرجوع إلى المنظمة الأم، وهذا بحد ذاته يعتبر تهديداً أمنياً خطيراً.

من آثار الإرهاب السلبية هي الكلفة العالية لمكافحته، حيث يتم تخصيص مبالغ ضخمة على الأجهزة الأمنية المختلفة والمحاكم والسجون لمكافحة الإرهاب، والأحرى بأن تصرف هذه الأموال في مجالات التنمية المختلفة. كما أن الأعمال التجارية تتأثر بالإجراءات الأمنية، وحدث تراجع في الحركة السياحية على المناطق التي توصف بأنها خطيرة، وفي نفس السياق فإن الإجراءات الأمنية المشددة على الأماكن السياحية وتقييد حركة الدخول والخروج دفعت بالكثيرين إلى الامتناع عن زيارتها.

⁷⁴ عادل حسن علي السيد، تحديات التخطيط الأمني لمواجهة العولمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص (89).

هناك مسوغات أكيدة تدعو إلى الاعتقاد بأن المنظمات الإرهابية (القاعدة على سبيل المثال) تتمتع باكتفاء واستقلال ذاتي، وهي تقوم بالتبشير بالإرهاب الجماعي كوسيلة لتحقيق أهدافها، والخطر الحقيقي يكمن في عدم وجود ضمانات على عدم ظهور منظمات إرهابية جديدة⁷⁵.

من وجهة نظر الباحث فإن المخاطر التي تهدد الأمن الدولي عن طريق امتلاك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل لم يعد مسدوداً أمام المنظمات الإرهابية المستقلة ذاتياً، وهذا الامتلاك قد يؤدي إلى قيام هذه المنظمات بابتزاز الدول ومساومتها وتهديد استقرارها، أو حتى القيام بتنفيذ أعمال انتقامية تكون نتائجها كارثية على البشرية.

كما يرى الباحث أن من آثار الإرهاب إغراق المجتمعات بالخلافات السياسية ونشر بؤر الصراع، وتشويه صورة الإسلام، حيث تفجرت روح الكراهية والعداء تجاه الأقليات العربية والإسلامية داخل الولايات المتحدة والدول الغربية، ولم يقتصر الأمر على حد الاعتداء على الأفراد، بل امتد ليشمل الاعتداء على المساجد والممتلكات الخاصة، وتهديد أمنهم واستقرارهم الشخصي، في الوقت الذي تم فيه غض النظر عن الممارسات الإرهابية الحقيقية التي تقوم بها مجموعات يهودية وصهيونية مسيحية ضد المواطنين الآمنين في كثير من مناطق العالم التي تتواجد فيها هذه الجماعات، إضافة إلى إرهاب الدولة الذي تقوم به إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني واعتداء على سيادة الدول المجاورة لها، والقيام بعمليات اغتيال منظمة داخل دول ذات سيادة بما يتنافى مع القانون الدولي.

ويضيف الباحث أن هناك العديد من الجهود الدولية والمحلية التي تعمل على الحد من ظاهرة الإرهاب ومكافحتها، حيث استخدمت بعض المجتمعات العديد من الوسائل التقليدية في مكافحته، أبرزها القوانين الجزائية والتدخل الأمني والقضائي والإصلاح العقابي، إلا أن هذه الوسائل لم ترتق للنتائج المطلوبة منها في الحد من ظاهرة تنامي الإرهاب. ولذلك ينبغي حدوث تحول منهجي في التعامل مع هذه القضايا، من خلال وضع سياسة وقائية قائمة على التخطيط المبني على معطيات علمية توفرها العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث يتحتم النظر إلى الأمن بنظرة شمولية تستوعب كافة الظروف والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتي ترتبط بالأمن وتؤثر فيه.

لمكافحة الإرهاب بطريقة فعالة في الوطن العربي، فإن الأمر يحتاج إلى ضرورة التنسيق بين أجهزة الأمن العربية المختلفة فيما بينها، وبالرغم من حدوث بعض المحاولات مثل انعقاد مؤتمر وزراء

⁷⁵ سعد بن علي الشهراني، تمويل الإرهاب، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب-المجلد 25، 2009)، ص (246).

الداخلية العرب سنوياً، إلا أنه ما زالت هناك فجوة كبيرة في هذا الشأن، والتنسيق بين الأجهزة الأمنية العربية لم يصل إلى المستوى المطلوب⁷⁶.

2.4.3 مطلب ثاني: انتشار الأمراض الاجتماعية:

ساهمت العولمة في خلق قضايا ومشكلات اجتماعية جديدة، وساهمت في سهولة انتشار الأمراض الاجتماعية كقضايا انتشار المخدرات والإدمان والسياحة الجنسية وما تنتجه من أمراض معدية، والتفكك الأسري والاجتماعي وانتشار الجريمة والتطرف، مما يساهم في تهديد استقرار المجتمعات وأمنها.

من التحديات التي تعانيها المنطقة العربية هو ظاهرة التطرف، والتي تتبع من ثقافة الرأي الواحد وإلغاء الآخر، ولهذه الظاهرة آثاراً أمنية واجتماعية خطيرة، تؤدي إلى تمزق المجتمع وعدم الالتزام بالقانون، وتؤدي إلى خلق بيئة ومناخ مناسبين لبروز المنظمات الإرهابية.

كما أن العولمة ساهمت في سهولة تواصل التجار والمروجين مع المتعاطيين للممنوعات، وساعدت في انتشار هذه الظاهرة في كافة المجتمعات إلى درجة أصبحت فيها هذه الظاهرة ظاهرة عالمية تهدد تماسك المجتمعات وأمنها وقيمها، وتقرض تحديات استثنائية على أجهزة الأمن المختلفة⁷⁷.

وبرزت السياحة الجنسية التي لم تكن معروفة في السابق، وهذا النوع من التجارة تتداخل به عالم الجريمة ومنظمات التجارة بالبشر وبيوت الدعارة، وهذه السياحة تؤدي خلق مشكلات اجتماعية وعائلية جديدة، كما أنها تسهم في انتشار الأمراض الجنسية كالإيدز والسيلان والزهري والسفلس على درجة كبيرة، وما لهذه الأمراض من آثار سلبية على الأفراد والمجتمعات.

ويرى الباحث أن العقود الأخيرة من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين ومع تغلغل ظاهرة العولمة حدث انتشار واسع للنزاعات المسلحة والحروب الأهلية وأسلحة الدمار الشامل إضافة إلى إشعال النزاعات بين أفراد المجتمع مثل الثأر والقتل وما ينتج عنه من تشريد وتمزيق

⁷⁶ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (أبو ظبي:

2008)، ص (338).

⁷⁷ محمد فاروق عبد الحميد، التعاون الدولي البحري في مجال مكافحة المخدرات، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002)، ص (217 - 218).

للمجتمع، ومثال ذلك أحداث غزة عام 2007. كذلك نمو تيارات العنف والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والبشر وتبييض الأموال وجرائم تكنولوجيا المعلومات وغيرها، وهذه القضايا تمثل تهديداً للأمن واستقراره على الصعيدين الوطني والدولي.

لم تعد الجريمة المنظمة مشكلة معزولة تستطيع أي دولة معالجتها بمعزل عن الدول الأخرى، فقد أصبحت هذه الظاهرة عابرة للحدود ومحط اهتمام دولي واسع، وخاصة أن أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود تتصف بأنها لا تقتصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب، بل تتعداها إلى أقاليم دول عدة.⁷⁸

تعد ظاهرة تجارة الأسلحة (خاصة غير المشروعة) من أهم العوامل التي تعمل على تغذية النزاعات والحروب الأهلية وتؤدي دوراً في تزايد منسوب الجريمة، كما أن ظاهرة غسيل الأموال وتطور شبكات تبييض الأموال ووسائلها، المرتبطة عادة بظاهرة تجارة السلاح غير الشرعية وتجارة المخدرات، تساهم في التشجيع على انتشار هذه الظواهر لصعوبة ملاحقة الأموال والتحقق من مصادرها القانونية، وقد ساهم التطور الذي شهدته الأنظمة الإلكترونية في مجال المصارف والقطاعات المالية، في تسهيل عمل المنظمات في غسيل الأموال من خلال إمكانية تحويل مبالغ كبيرة من النقد حول العالم بسهولة وسرعة هائلة.⁷⁹

ويرى الباحث هنا أن ظاهرة الاتجار بالبشر من الجرائم التي تهدد الأمن الفردي بشكل مباشر، وتنشط هذه التجارة في مناطق مختلفة من العالم (خاصة في شرق آسيا وأوروبا الغربية)، حيث يتم استهداف الأطفال والنساء، وعادة ما يتم بيع الأطفال للأزواج الأثرياء المحرومين من الأطفال، أما النساء فغالباً ما يكون مصيرهن العمالة في تجارة الجنس، ويتداخل مع هذا الموضوع تجارة الأعضاء وإن كان يتم بأساليب مختلفة. كما تشكل الجريمة المنظمة العابرة للحدود خطراً على سيادة الدولة وسيطرتها، وتهدد الاستقرار الوطني، كما أنها تشكل خطراً على تماسك المجتمع، وتشكل خطراً على الأفراد وحقوقهم وحياتهم، وخاصة ضحايا هذه الأنشطة (تجارة البشر والأعضاء) الذين يتم التعامل معهم كسلعة دون أدنى اعتبار لإنسانيتهم وحقوقهم وحياتهم.

ويضيف الباحث إن هناك حاجة إلى قيام أجهزة الأمن بشكل عام وأجهزة الأمن العربية بشكل خاص بتنفيذ جهودها لبناء استراتيجية لمكافحة الجريمة المنظمة، وذلك للأثر السلبي الذي تخلفه على

⁷⁸ عامر خضير الكبيسي، خصوصية التخطيط لدرء أزمات العولمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص (165)

(166).

⁷⁹ عادل حسن علي السيد، تحديات التخطيط الأمني لمواجهة العولمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص (80).

المجتمعات العربية، حيث يتوجب عليها أن تقوم بإعداد وتدريب وحدات خاصة للتعامل مع الإجرام المنظم، والعمل على تشكيل لجان لمكافحة الجريمة المنظمة تكون على المستوى العربي.

بناءً على ما سبق يرى الباحث أن مجموعة من القضايا الحديثة قد أثرت على قضية الأمن الدولي، حيث أدى تطور العولمة إلى بروز تحديات جديدة هددت بشكل حقيقي الأمن الدولي، ويتوجب التعامل مع هذه القضايا بشكل دولي جماعي، حيث أن الدول بشكل منفرد لم تعد قادرة على التعاطي مع مثل هذه القضايا المتشابكة والتي تأخذ طابعاً دولياً، وإن تطور التعاون في السنين الأخيرة بين أجهزة الأمن الدولية المختلفة يسهم بدرجة جدية إلى الحد من هذه التحديات، علماً بأن مزيداً من التعاون والتنسيق بين الدول وأجهزتها الأمنية يعتبر أمراً واجباً للحد من الأخطار ومكافحتها. خصوصاً أنه تصاعدت في السنوات الأخيرة أسئلة عديدة حول وضع ومستقبل الأمن الدولي ضمن التغيرات المتسارعة التي يمر بها العالم، وكيفية الحفاظ على هذا الأمن والتقليل من المخاطر والتهديدات التي تعرضه لعدم الاستقرار.

إن التحدي الأمني هو أكبر التحديات أمام أجهزة الأمن، حيث يعتبر الفضاء الإلكتروني مسرحاً للعديد من الحوادث الجنائية المباشرة وغير المباشرة، والتي تعتبر عبئاً إضافياً جديداً يُضاف على كاهل المؤسسات الأمنية.

الفصل الرابع

التعاون الأمني الدولي والتحديات المفروضة على أجهزة الأمن بسبب العولمة

من سمات العقد الأخير تعقد المفاهيم المرتبطة بالجرائم العابرة للحدود، وخاصة بعد بروز الإرهاب كلاعب رئيسي وفاعل في الساحة الدولية، وأخذ الطابع العالمي مع هجمات تنظيم القاعدة على الولايات المتحدة، ومع تعدد الهجمات الإرهابية التي طالت العديد من الدول، برز الحديث عن أهمية لجوء الدول إلى التعاون فيما بينها على الصعيد الأمني لمواجهة مثل هذا النوع من التحديات والتهديدات.

التعاون الأمني الدولي هو نتيجة لتطور العلاقات الدولية، وضرورة حتمية لما تشهده الجريمة من تطور متلاحق بحيث أصبحت ظاهرة دولية⁸⁰، وبالرغم من زيادة وتطور التعاون بين أجهزة الأمن الدولية المختلفة، وزيادة تبادل الخبرات والأفكار فيما بينها، إلا أن الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ما زالت في تزايد، وخاصة تلك التي تتعامل معها أجهزة الأمن العربية، حيث أن حجم المخاطر والتحديات التي تواجهها أجهزة الأمن العربية أكبر بكثير من تلك التي تواجهها أجهزة الأمن الغربية.

1.4 المبحث الأول: التعاون الأمني الدولي

يتميز عالم اليوم بتشابك العلاقات بين الدول، وأمن الدول مرتبط ببعضه ببعض، لذلك لا مناص من التعاون على المستوى الأمني وتعزيز هذا التعاون، وتكريس آفاق التعاون والتفاهم لمكافحة كافة الظواهر الإجرامية التي أصبحت ظواهر دولية، وانتشار هذه الأفكار عبر الإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال، وفي ظل التزايد المطرد في حجم الجرائم والذي لم يعد قاصراً على منطقة أو دولة بحد ذاتها، بات من الضروري وجود تعاون دولي لمواجهة المنظمات الإرهابية بطريقة فعالة ومؤثرة⁸¹.

هناك عوامل تؤكد أهمية التعاون بين أجهزة الأمن المختلفة، فمثلاً بوسع أي مجرم أو إرهابي أن يرتكب جرم في بلد ما، ثم ينتقل إلى بلد آخر ويكون في مأمن، وهذا الأمر له انعكاساته وتداعياته الخطيرة على الدول والمجتمعات، كما أنه وكما حدث في تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر، من

⁸⁰ أحمد ابراهيم مصطفى سليمان، حتمية التعاون الدولي الأمني لمواجهة الإرهاب المنظم والمردودات الإيجابية، (القاهرة: مركز الإعلام الأمني، 2009)، ص(1).

⁸¹ عادل حسن علي السيد، تحديات التخطيط الأمني لمواجهة العولمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص (73 74).

الممكن أن يتم التخطيط لعملية إرهابية في دولة ما، ويتم تنفيذ الهجوم أو العمل في دولة أخرى، واتقاء لمثل هذا النوع من الهجمات، ينبغي وجود نوع من التنسيق بين أجهزة الأمن المختلفة، وتبادل للمعلومات والخبرات.

على الرغم من بذل جهود دولية وأخرى إقليمية لمكافحة الأخطار التي تهدد الدول مثل الإرهاب والتجارة غير المشروعة وغيرها، إلا أن هذه الجهود لم ترتق للمستوى المطلوب، ولم تكن على قدر التحديات ولم تحقق النتائج المرجوة.

ازداد استخدام المنظمات الإقليمية لأغراض التعاون الأمني، وكان الهدف من استخدام هذه المنظمات التصدي لكافة التهديدات التي يواجهها المجتمع الدولي وخاصة بعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر 2001⁸².

في 29-9-2001 تبنى مجلس الأمن قراراً قدمته الولايات المتحدة يلزم جميع دول العالم بمنع وتوقيف تمويل الأعمال الإرهابية، ودعا المجلس في القرار اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية، من خلال تبادل المعلومات وإدراج الأعمال الإرهابية في القوانين والتشريعات المحلية بوصفها جرائم خطيرة⁸³.

من الأمثلة على التعاون الدولي الأمني الشراكة الأمنية الأجنبية - الخليجية والتي تعكس اهتمام الطرفين في الحفاظ على استقرار أمن المنطقة، حيث أن الوجود العسكري في منطقة الخليج تزايد في العقد الأخير بطريقة غير مسبوقه، فحتى عام 2008 ومن بين واحد وعشرين دولة موجودة في منطقة الخليج أو حوالها، هنالك ثلاث دول فقط لا تضم وجوداً عسكرياً أجنبياً معلناً، للولايات المتحدة وجوداً عسكرياً في ثلاث عشرة دولة من هذه الدول، وبريطانيا متواجدة عسكرياً في تسع دول⁸⁴.

يرى الباحث هنا أن الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج يشمل مهام الطائرات، والتسهيلات البحرية، والقوات البرية، والاتصالات، والسيطرة، والاستخبارات، والقيادة، والدعم اللوجستي. ويقصد بالمساعدات الأمنية التسهيلات المالية التي تمنحها دولة ما لدولة أخرى، بهدف حصول الدولة الممنوحة على أسلحة ومعدات ومواد وخدمات وخبرات عسكرية تمكنها من تدعيم أمنها واستقرارها،

⁸² الأمير مقرن بن عبد العزيز، ديناميكية الأمن الإقليمي، معهد الدراسات الدبلوماسية.

<http://www.gulfandglobe.org/home/ar/media-center/speeches-and-papers/34-2011-12-05-06-26-19.html>

⁸³ محمد عبد القادر حاتم، العولمة ما لها وما عليها، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005)، ص (451).

⁸⁴ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (أبو ظبي: 2008)، ص (207).

والأموال المخصصة عادة ما تشمل على اعتمادات لبيع أسلحة ومعدات من إنتاج الدولة المانحة، وتمويل برامج المساعدات العسكرية والبعثات الدراسية العسكرية، وبرامج البحوث العسكرية، ونفقات الخبراء والمستشارين العسكريين، وعادة ما تكون المساعدات الأمنية على شكل قروض ذات آجال مختلفة وبفوائد سنوية، وفي أحيان قليلة تتحول هذه المساعدات إلى منح يتم التغاضي عنها أو إسقاطها.

ويضيف الباحث هنا أنه على صعيد المساعدات فإن أجهزة الأمن الأمريكية تقدم الكثير من المساعدات المالية، والمعدات الأمنية والتقنيات العسكرية المتطورة، مثل الطائرات بلا طيار وأجهزة الاتصال والتنصت المتطورة ومناظير الرؤية الليلية لأجهزة الأمن للدول المختلفة، والعربية منها، وذلك لتسهيل مكافحة الإرهاب، حيث تقوم هذه الأجهزة بالمقابل بعملية تمرير المعلومات إلى أجهزة الأمن والمخابرات الأمريكية كنوع من التعاون الأمني.

هناك مجموعة من المؤشرات التي توضح زيادة التعاون الأمني بين أجهزة الأمن الأمريكية من جهة وأجهزة الأمن العربية والإسلامية من جهة أخرى، وهذا التعاون غير مرفوض لمكافحة المخاطر الحقيقية كالجريمة المنظمة والإرهاب التي تواجهها هذه البلدان والتعزيز من فكرة التعاون بين الأجهزة الأمنية العالمية المختلفة⁸⁵.

على صعيد التعاون الأمني العربي، فقد كان هناك عدة خطوات عملية للتصدي لظاهرة الإرهاب، فقد وقعت دول مجلس التعاون على العديد من الاتفاقيات منها الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب عام 2002، وتوقيع اتفاقية لمكافحة الإرهاب عام 2004، وعقد العديد من المؤتمرات والندوات والملتقيات حول الإرهاب، ومن أهم تلك الفعاليات المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في الرياض عام 2005⁸⁶.

هناك عدة عوائق تقف حائلاً دون تفعيل أو تسريع آليات التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية في مختلف دول العالم لمكافحة الأخطار المختلفة ومواجهتها ومن ضمنها الجريمة المنظمة والإرهاب، منها ما هو ذاتي يتعلق بطبيعة الظواهر نفسها، ومنها ما هو موضوعي يتعلق بالمشهد الدولي الحالي وطريقة التعامل مع مثل هذه القضايا.

85 دانييل فريد، العولمة العسكرية، مساعد وزارة الخارجية للشؤون الأوروبية والأوراسية، 2007/4/17.

86 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (أبو ظبي: 2008)، ص (360).

ويمكن تقسيم هذه العوائق إلى عوائق قانونية (اختلاف قانون كل بلد ونطاق التجريم)، ومعوقات قضائية (تتازع الاختصاص في حق التصدي لتطبيق القانون)، ومعوقات فنية (حيث أن مواكبة التطورات الفنية والتكنولوجية التي حدثت للجريمة يحتاج لتدريب وتمويل وتأهيل لأجهزة الأمن المختلفة)⁸⁷.

يرى الباحث أنه بالرغم من الجهود المبذولة والخطوات والتدابير العملية والاتفاقات الموقعة في موضوع مكافحة الإرهاب، إلا أنه لم يتم حتى الآن تجاوز المشكلات التي تواجه التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، حيث أن مشكلة التعريف (تعريف الإرهاب) ما زالت تقف عقبة أمام التعاون الدولي الفعال لمكافحة الظاهرة، فلا يوجد تعريف متفق عليه من قبل المجتمع الدولي للإرهاب، وأي من الأفراد أو الجماعات/المنظمات أو حتى الدول يمكن إطلاق عليها صفة الإرهاب.

ويضيف الباحث أن مشكلة اختلاف القوانين بين الدول تجعل من عملية مكافحة الجرائم المنظمة والإرهاب وتسليم المجرمين أمراً صعباً، فهناك غياب لقانون دولي موحد وواضح لمكافحة الإرهاب، ولكل دولة قانونها الخاص في موضوع الجرائم والإرهاب، وهذا يسهل من عملية اختفاء وانتقال الإرهابيين بين الدول، وضمانهم لعدم تعرضهم للملاحقة القانونية والقضائية.

كما يرى الباحث أن الخلافات الحادة بين الدول في وجهات النظر والأولويات حول أفضل السبل في معالجة هذه الظواهر، فهناك تباين في تفضيل الأساليب، وهناك أيضاً وجهات نظر تفضل الحل الأمني كأول الحلول في التعامل مع هذه الظاهرة، وهناك من يدعو إلى عدم اللجوء إلى الحل الأمني إلا بعد استنفاد كافة الوسائل الوقائية والعلاجية.

يرى الباحث أنه من بين الخلافات تبرز ظاهرة الاستخدام السياسي للظاهرة من قبل العديد من الدول، حيث يتم التعامل مع هذه الظواهر كمبرر ووسيلة ضغط لتمير مجموعة من السياسات البعيدة عن موضوع معالجة هذه الظواهر، وللمحافظة على مجموع المصالح الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والأمنية كأولويات دون الالتفات لمعالجة هذه الظواهر كأولوية، ومن ناحية أخرى يلعب لجوء العديد من الدول إلى الحلول الفردية والانفراد بالقرار واستخدام العقاب الجماعي كوسيلة (كالولايات المتحدة وبريطانيا) إلى تفسخ وحدة الصف الدولي وتشتت جهودهم في التعامل مع هذه الظواهر، والحد من مخاطرها.

⁸⁷ زياد عبد الوهاب النعيمي، التغييرات الوظيفية للقرار الدولي بعد الحرب الباردة، 2012/9/20.
http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news_details.php?details=28

لقد أنتجت الحرب على الإرهاب مجموعة من الآثار الوخيمة على صعيد حقوق الإنسان، حيث شهدت هذه الحرب تصاعد وتيرة أعمال العنف من قبل الجماعات المتطرفة وتنظيم القاعدة ضد أهداف أمريكية وأهداف أخرى في دول مختلفة مثل اليمن والمغرب وإندونيسيا والجزائر والسعودية وباكستان وغيرها الكثير، والتي راح ضحيتها عشرات المدنيين الأبرياء⁸⁸.

ويرى الباحث أن محاولة استئصال العنف بالعنف لم تنتج إلا مزيداً من العنف، وإن الاستمرار في هذه السياسية التي تتجاهل الأسباب الحقيقية للإرهاب، من شأنها أن تدخل العالم أجمع في دوامة من العنف والعنف المضاد التي لا قرار لها، وعليه يجب التخلص مما تفرضه العولمة والدول المتقدمة من سياسات على دول العالم الأخرى، وبعد ذلك يتوجب على أصحاب القرار السياسي والأمني صياغة مفاهيم تكون مبنية على التالي:

1. إن التعاون يجب أن يقوم على وحدة مفاهيم.
2. التشريعات الدولية.
3. تشريعات على الصعيد الوطني.
4. خلق ثقافة محلية معادية للإرهاب ومدركة لمخاطره.
5. العمل على تخفيف منابع الإرهاب، ومعالجة أسبابه الأساسية، مثل الفقر والظلم وغيرهما.

إلا أن هناك مجموعة مصادر تدعو للقلق فيما يتعلق بالتعاون الأمني الدولي، مثل قيام أجهزة الأمن التي تسعى للحصول على معلومات تتعلق بقضايا ملحة، بالتغاضي عن الوسيلة التي يتم استخدامها من قبل أجهزة أمن خارجية للحصول على مثل هذه المعلومات، ومن هذه الوسائل التعذيب غير المشروع. والمصدر الآخر الذي يدعو للقلق هو أن التعاون الأمني الدولي ربما ينطوي على نقل معلومات تتعلق بمواطنين محليين إلى أجهزة أمنية أجنبية، وهذه القضية تتجاوز القلق على مواطني الدولة التي تقدم المعلومات، بحيث يمكن لهذه المعلومات أن تلحق الضرر بعمل أجهزة الأمن التي قدمت المعلومات⁸⁹.

ولذلك يرى الباحث أنه يجب تبني مفاهيم جديدة ومعاصرة في العمل الأمني من خلال الأخذ بأساليب متقدمة، وتطبيق إمكانيات متطورة خلافاً للمناهج الأمنية التقليدية الذي أصبح أداة بيد العولمة لعدم

88 باقر الضيلي، إشكالية (الحرب ضد الإرهاب) وحقوق الإنسان، 2006/9/12.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=75323>

89 معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص (308).

تطوره ومواكبته التطور المعاصر، وعليه يجب العمل على تطوير آليات تعاون مشتركة تضمن النجاح في مواجهة التحديات والمخاطر الأمنية المحلية والإقليمية والدولية على حد سواء.

وعليه تتلخص مبادئ وقيم المجتمع الدولي المعاصر في الأمن والسلم الدوليين وسيادة الدولة وحق تقرير المصير، إلا أن الباحث يرى أنه في الآونة الأخيرة نلاحظ تعقد الإجراءات الأمنية وخاصة بعد التحولات التي حصلت نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي كانت فاتحة لما يدعى بمكافحة الإرهاب، عدا عن المشاكل المتعلقة بتهريب الأسلحة وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية والمهربين وغيرها الكثير، مما حدا بأجهزة الأمن الدولية اتخاذ الاحتياطات والتشديدات الأمنية والتي لم تكن معهودة في السابق. ومن الإجراءات والتشديدات الأمنية التي تتم ملاحظتها في الآونة الأخيرة هي التشديدات المصاحبة لإجراءات السفر وهي ذات بعدين، البعد الأول يتمثل بتعقيد إجراءات الحصول على تأشيرة السفر، والبعد الثاني يتمثل في الإجراءات الأمنية المشددة في المطارات، وما يصاحبها من عمليات تفتيش مكثفة لم تكن معهودة في السابق.

"إن للتعاون الأمني الدولي في مكافحة الجرائم له أهمية كبيرة في انحسار هذه الجرائم والقضاء عليها، لذا كان من الضروري أن تبادر الدول في البحث عن وسائل فعالة لمواجهة هذه التحديات، خاصة تلك المتعلقة بالإرهاب والاتجار في المخدرات والجرائم الدولية الأخرى، ويتحقق هذا التعاون فيما بين الدول بصور متعددة، فقد تلجأ الدول إلى إبرام العديد من الاتفاقيات التي تنظم التعاون فيما بينها في سبيل تسليم المجرمين وتنفيذ الأحكام، وكذا التعاون في أساليب ضبط الجرائم والتعرف على المجرمين، وقد تنفق الدول على تنفيذ برامج معينة بهدف منع الجرائم ذات الصبغة الدولية، أو في إطار إقليمي كما هو الحال في المنظمات الأوروبية والإفريقية والعربية"⁹⁰.

فمثلاً تبنت دول مجلس التعاون قرارات ومبادرات مختلفة بشأن التصدي لظاهرة الإرهاب، مثل إقرار الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف والإرهاب في القمة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون عام 2001، واتفاقية مكافحة الإرهاب في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الأعلى عام 2003⁹¹.

⁹⁰ عبد الصمد سكر: "الجهود الدولية لمكافحة الإجرام المنظم في ضوء مبادئ القانون الجنائي الدولي"، (القاهرة: مجلة مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، العدد 17، 2000)، ص (342).

⁹¹ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص (50).

وينوه الباحث هنا أنه من خلال تطوير قدرات وإمكانيات الأجهزة الأمنية ومنتسبيها، يزداد التفاعل بين مختلف مؤسسات القطاع الأمني على مستوى الدولة، تمهيداً لبناء اتصال فعال مع الأجهزة الأمنية على صعيد العالم، نظراً لكون الجريمة أصبحت ظاهرة عالمية.

هناك حاجة نحو إنشاء أمن ذاتي كنواة أولوية للمشاركة في أمن قومي أو أمن إقليمي، وتكوين استراتيجية عسكرية للحفاظ على استقرار المنطقة وأمنها، ومواجهة التحديات المفروضة سواء كانت داخلية أم خارجية⁹².

ويرى الباحث أن العولمة ساهمت في تطور وسائل الاتصال والمواصلات مما عزز التعاون الأمني المنظم بين الدول وألغت جميع الحدود التي كانت تشكل عائقاً أمام تبادل الخبرات الأمنية ورفع كفاءة المختصين في المجال الأمني وزادت من الثقافة الأمنية، ويتم التعاون بين أجهزة الأمن بعدة وسائل مثل تبادل المعلومات وتقاطعها، وإجراء تقييمات مشتركة للأخطار.

2.4 المبحث الثاني: التحديات المفروضة على أجهزة الأمن

زادت في العقد الأخير التحديات والتهديدات المفروضة أمام أجهزة الأمن المختلفة، وتعتمد خطورة هذه التهديدات على عوامل معقدة ومتشابكة، فهناك تهديدات متشابهة تهدد كافة الأجهزة الأمنية في مختلف دول العالم، وهناك تهديدات معينة تهدد أجهزة أمنية في دول معينة. فالوطن العربي لا ينفصل عن مجريات الأحداث في العالم، بل إن الدول العربية وأجهزتها الأمنية واجهت تحديات أصعب من باقي دول العالم الغربي وأجهزتها الأمنية في مواجهة التحديات والأخطار المختلفة، فهي بداية عملت على إبعاد الشبهات والاتهامات التي تحوم حولها بصفقتها متهمه في الإسهام بخلق جو يساعد على نمو الإرهاب، ومن ناحية أخرى إن أجهزتها الأمنية تعاني من ضعف في التعامل مع المستجدات الأمنية والتي يمكن وصفها بأنها تأخذ أبعاداً أعقد من شكلها المطروح.

"بالرغم من أن العلاقات المنتظمة بين الدول العربية بدأت عام 1945 مع تأسيس جامعة الدول العربي، إلا أن التعاون الرسمي في مجال القضايا الأمنية لم يظهر إلا عام 1960 حين قامت الجامعة العربية بإصدار قرار بإنشاء المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، والتي تهدف إلى تحقيق التعاون وتنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة بشتى أنواعها ومكافحة المخدرات عن طريق

⁹² عامر خضير حميد الكبيسي، أولويات التدريب الأمني العربي "رؤية منهجية"، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2002)، ص (63-64).

التآزر المشترك بين سلطات الأمن بالدول الأعضاء في المنظمة متخذة جميع الوسائل العلمية والوقائية والدفاعية⁹³.

يتوجب النظر إلى قضية الأمن من منظور شامل، وذلك لكي يتم معالجة التحديات الداخلية ومعالجة بؤر الخلل ومكامن القصور المحلية في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي نفس الوقت تهيئة البيئة الأمنية الإقليمية للتفاعل بكفاءة وبفاعلية مع التحديات والتهديدات الخارجية.

كما أنه تقع على عاتق الأجهزة الأمنية العربية تحديات ومسؤوليات عدة منها تطوير هذه الأجهزة الأمنية وتنظيمها هيكلياً، بحيث تواكب التطورات السياسية والأمنية التي طرأت على المنطقة، ووضع الآليات والاستراتيجيات وتحديد الأهداف، مما يؤدي إلى وضوح في الرؤية وفي النهج على كافة المستويات الأمنية والقيادية والإدارية والوظيفية المختلفة، ومن هذه الأولويات:

1. رسم السياسات الأمنية الواضحة.
2. وضع التشريعات التي تأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية.
3. تحديد المرجعيات.
4. تحديد الصلاحيات والاختصاص.
5. وضع لوائح داخلية تكون ملزمة لأجهزة الأمن.
6. صياغة وبلورة عقيدة أمنية واضحة ومحددة ومتطورة تخدم جهاز الأمن العربي.
7. بناء الهيكليات المناسبة والتي تتوافق مع ما ذكر سابقاً.

ويجدر التنويه هنا إلى أن كنز الأجهزة الأمنية العربية هو الكادر البشري والذي يجب التركيز في المرتبة الأولى على تطويره ورفع مستواه وصقل شخصيته، وتأمين جميع احتياجاته ليقوم برسالته الوطنية على أكمل وجه. وهذا يستوجب تفكيراً مطولاً وحلولاً أعمق من ضمنها إعادة تأهيل الكوادر البشرية في أجهزة الأمن العربية آخذين بعين الاعتبار المواصفات الواجب اتباعها في اختيار كوادر هذه الأجهزة الأمنية، والعمل بشكل مركز على النوعية وليس الكم بهدف الوصول إلى الشخصية الأمنية المتكاملة والشاملة. ويضاف إلى ذلك ضرورة العمل على توفير التجهيزات المناسبة واللائمة لأجهزة الأمن العربية، لأن عدم امتلاكها بشكل مستقل للمعدات الأمنية المتطورة، تؤدي إلى تدخل

⁹³ عامر خضير حميد الكبيسي، أولويات التدريب الأمني العربي "رؤية منهجية"، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2002)، ص (137).

أجهزة الأمن العالمية بعمل أجهزة الأمن العربية، وبالتالي تفرض على أجهزة الأمن العربية تحديات حقيقية.

كما أن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في المجال الأمني يعد ضرورة يملئها واقع المجتمعات المختلفة وخاصة الواقع العربي وتحتّمها مصالح هذه الدول، فالتطور الذي حصل على مستوى الجريمة وتنظيمها، يفرض تعاملاً حديثاً معها، وأجهزة الأمن العربية تفتقر للخبرات اللازمة في مواجهة مثل هذه التحديات، كما أن أجهزة الأمن العربية تفتقر للمعدات المتطورة والتجهيزات اللازمة لمواجهة الأخطار الأمنية الجديدة، لذلك فإن التعاون مع أجهزة الأمن الدولية تتيح الفرصة لأجهزة الأمن العربية في اكتساب الخبرة والمعرفة الأمنية المناسبة والحديثة والتي تعمل ضمن نظريات أمنية متطورة، والعمل على اكتساب المهارة في استخدام المعدات والتكنولوجيا الأمنية المتطورة وامتلاكها، كوسيلة لتطوير عمل أجهزة الأمن العربية وزيادة فعاليتها وقدراتها في توفير الأمن والاستقرار المطلوبين.⁹⁴

سادت في المنطقة العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية مدرسة أمنية اعتمدت المفهوم العسكري الاستراتيجي للأمن، وهذه المدرسة تربط بين الأمن القومي والقوة العسكرية، فالأمن يرتبط بقدرة الدولة على حماية مصالحها المشروعة من خلال عدم التضحية بتجنب الحرب أو من خلال الحرب للحفاظ على مصالحها.⁹⁵

من معضلات الأمن الإقليمي في المنطقة (الشرق الأوسط) عدم وجود نقطة توازن بين القوى الرئيسية فيها، الأمر الذي يعمل على استدامة حالة عدم الاستقرار والشعور بالأمن والأمان، كما أن خصوصية وأهمية المنطقة العربية الجيوستراتيجية والحيواقتصادية، أدت بالضرورة إلى تدويل صيغة الأمن في المنطقة، وانعكاس الصراعات فيها على مستوى العالم، حيث أن الأحداث في منطقة الشرق الأوسط تتشابه فيها الأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية.⁹⁶

ويرد الباحث هنا أن منطقة الشرق الأوسط تمر بأزمة عميقة وهذه الأزمة تتفاقم باستمرار، وتتركز هذه الأزمات في مجموعة من المراكز أو الدول أهمها الوضع المأساوي في العراق، والوضع النووي في إيران وإسرائيل، والصراع العربي الإسرائيلي الذي ما زال دون حل حتى وقتنا الحالي، والحرب في لبنان عام 2006، وغيرها. كما أن النهج الذي تتبناه الولايات المتحدة القائم على ازدواجية المعايير

⁹⁴ أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، أشكال التعاون الدولي الأمني في مواجهة الإرهاب المنظم، (القاهرة: 2006)، ص(2).

⁹⁵ نور ماجد العسقي، الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006)، ص (196-197).

⁹⁶ محمد عبد السلام، من الشرق الأوسط "الكبير"، 2004/2/23.

<http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=3773114>

فيما يخص القضية الفلسطينية وإسرائيل، وخاصة أن هذه القضية تعتبر قضية أمن إقليمي لكافة الأقطار العربية، ولها انعكاساتها السلبية على الوضع الأمني الإقليمي.

ويضيف الباحث أن للوضع الأمني في العراق تداعيات كبيرة وسلبية على أمن المنطقة العربية، حيث أن تفشي النزاعات الطائفية والعرقية والمذهبية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، واحتمالية أن يصبح العراق بيئة وحاضنة لعناصر الإرهاب والتطرف مثل تنظيم القاعدة والتنظيمات المشابه له، لن يقتصر هذا التهديد على الحدود الجغرافية العراقية، بل سيمتد ليمثل تهديداً مباشراً على أمن دول الجوار أولاً، وتهديداً غير مباشر على أمن الإقليم ثانياً. كما أن تحول العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات بين أطراف دولية وإقليمية، يسهم في زعزعة استقرار وأمن المنطقة.

إن لدولتي إيران والعراق خصوصية في مجال الأمن الإقليمي للمنطقة، وذلك لتقلهما الاقتصادي والعسكري والديمقراطي، وبعد تدمير القدرات العسكرية العراقية واحتلالها، حدث خلل كبير في منظومة التوازن الإقليمي في المنطقة لصالح كل من إيران وإسرائيل وتركيا.

من التحديات التي تواجهها أجهزة الأمن العربية قضية الأسلحة النووية، حيث أن إسرائيل تمتلك هذه الأسلحة، ولإيران برنامجها النووي الخاص بها، في حين أنه لا توجد دولة عربية تمتلك هذا النوع من السلاح، لعمل نوع من التوازن في هذا المجال⁹⁷.

يرى الباحث أن الصراع العربي الإسرائيلي من القضايا المركزية التي ترسم ملامح أمن المنطقة الإقليمي، لما لهذا الصراع من أثر في السياسات المحلية العربية وفي العلاقات بين الدول العربية، ولما له من انعكاسات على صعيد الروابط الدولية والعلاقات الخارجية، إلا أن هذا لا يلغي أهمية القضايا الأخرى مثل قضية العراق وإيران ولبنان وسوريا.

ويضيف الباحث أنه يمكن اعتبار عدم استقرار المنطقة لفترة طويلة من التحديات والتهديدات الخارجية للأمن، وما شهدته من حروب مستمرة وما لهذه الحروب من تداعيات وآثار على دول المنطقة، خاصة أن هذا الوضع غير المستقر يجتذب إليه التدخلات الأمنية الإقليمية والعالمية. كما أن الوجود العسكري الأجنبي في الدول العربية ودول الخليج، بحجة مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار وردع التحديات والأخطار الخارجية (إيران والعراق)، يفرض تحديات على مستوى الأمن الذاتي والأمن

⁹⁷ أنور ماجد العشقي، الاستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص (192).

الإقليمي والأمن القومي، الأمر الذي يحتم وجود رؤية أمنية عربية/إسلامية، تهدف إلى تحقيق الحد الأدنى من الأمن الإقليمي والأمن القومي.

ويرد الباحث أنه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر قامت الولايات المتحدة بزيادة تواجدها العسكري في كثير من دول العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط ودول الخليج، حيث قامت بتوقيع اتفاقيات ومعاهدات لنشر جيوشها البرية والبحرية والجوية في دول عديدة، وبناء قواعد عسكرية في مختلف الدول (خير مثال على هذا التوسع القواعد العسكرية الموجودة على معظم أراض دول الخليج، علماً أن تواجدها في منطقة الخليج العربي ليس بالأمر الجديد، حيث كانت موجودة بذريعة حماية هذه الدول من الأخطار الخارجية، ولكن الحقيقة أن وجودهم هو للسيطرة على مصادر النفط وحماية إسرائيل، وهما الثابتان في السياسة الأمريكية الخارجية).

"لقد أدت متطلبات مكافحة الإجرام المنظم في أوروبا إلى تطوير غير مسبوق في أساليب التعاون الأمني الدولي، حيث أوجدت نماذج من التعاون الأمني الدولي كانت مجهولة من قبل، من مثل أوجه التعاون في مجال إقامة وتنفيذ مشروعات مشتركة، علاوة على الشرطة الفيدرالية"⁹⁸.

غالباً ما ترجع حالات الوجود العسكري إلى سببين، إما لأسباب دفاعية بمعنى أن ترى الدولة المضيفة أنها تواجه تهديداً عسكرياً لأمنها (تهديداً من دول أخرى أو منظمات إرهابية...الخ)، وإما لأسباب تتعلق بتحقيق أهداف معينة للدولة لا تستطيع الحصول عليها إلا بقبول وجود عسكري أجنبي⁹⁹.

العوائق التي يفرضها التواجد العسكري الأجنبي على الدولة المضيفة تتمثل في أن السماح بالوجود العسكري الأجنبي يخلق نوعاً من التوافق مع السياسة الخارجية للقوة الأجنبية، وهذا يخلق أو يزيد من المعارضة الداخلية والإقليمية للمضيف المحلي، والوجود العسكري يتضمن بالضرورة فقداناً للسيادة على الأراضي على الأقل لدرجة ما، وربما يشكل عائقاً في المشاركة في اتفاقات التعاون الإقليمي، ويشكل الوجود العسكري ركيزة في دعم الأنظمة غير الديمقراطية في مواجهة شعوبها، ويعزز بذلك مقاومتها للإصلاح والديمقراطية¹⁰⁰.

⁹⁸ احمد ابراهيم مصطفى سلمان، حتمية التعاون الدولي الأمني لمواجهة الإرهاب المنظم والمردودات الإيجابية، (القاهرة: مركز الإعلام الأمني، 2009)، ص (4).

⁹⁹ طلعت مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص (66).

¹⁰⁰ محمد السيد سليم، الوطن العربي وموازن القوى الإقليمية، 2010/3/22.

http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_8618.html

إن الوجود العسكري الأمريكي في مختلف دول العالم، ومنطقة الشرق الأوسط يهدف أساساً إلى تأمين مصالح الدول الكبرى الاستراتيجية والشخصية في المنطقة (النفط)، ولكن الحجة المستخدمة لهذا النوع من الوجود هو مكافحة الإرهاب وتأمين الاستقرار للدول، وبالفعل فإن لهذا الوجود فوائد تتمثل في تأمين مظهر من مظاهر حماية أمن تلك المنطقة من التهديدات الخارجية (إيران مثلاً)، وهذه الحماية تبقى مرهونة بالمصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية الأمريكية.

ويرى الباحث أن من مخاطر هذا الوجود على الصعيد الأمني هو أن هذا الوجود العسكري يوفر الأمن لتلك المنطقة في الوقت الراهن، ولكن من الصعب استمرار الوضع على ما هو عليه مستقبلاً، لذلك فإنه يتوجب على الدول العربية أن تفكر بمنظومة أمنية حقيقية ذات بعد قومي عربي أو إقليمي إسلامي، تساهم في تحقيق أمن حقيقي للمنطقة، واستقلالية في القرار السياسي والاقتصادي، وللمحافظة على الثروات التي تدفع ثمناً لمثل هذا النوع من الوجود/الحماية.

ويضيف الباحث أن تطوير التعاون الدولي والتعاون بين الأجهزة الأمنية وأجهزة الاستخبارات المتنوعة المبني على الندية والاحترام المتبادل للخصوصيات الدينية والعرقية والثقافية لكل دولة أصبح مطلباً أساسياً في البيئة الأمنية الحاضرة، حيث أن الأخطار المتوقعة من قبل المنظمات الإرهابية والجريمة المنظمة والذين يعملون ضمن هيكليات تتجاوز الحدود وتتصف بالتغير المستمر (من خلال الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية الحديثة)، فيتعين على أجهزة الأمن أن تتعامل بأسلوب مرن مماثل يتجاوز الحدود لتكون قادرة على ردع مثل هذه الأخطار.

إن التخطيط الأمني من الضرورات التي ينبغي على أي مجتمع أن يعمل على تحقيقه وممارسته، وذلك لما له من أهمية في التنبؤ بأحداث المستقبل وتبعاته، ومعالجة مشاكل الحاضر ومتطلباته، وبذلك تتم مواجهة التحديات الأمنية التي يفرضها عصر العولمة¹⁰¹.

¹⁰¹ عادل حسن علي السيد، تحديات التخطيط الأمني لمواجهة العولمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص (85).
(86).

الفصل الخامس الخاتمة العامة

1.5 المبحث الأول: النتائج

لعبت العولمة دوراً هاماً في التأثير على الأمن بكافة مستوياته (الشخصي، القومي، الإقليمي، الدولي)، فكلما تطورت التكنولوجيا ووسائل الاتصال والمواصلات وإمكانية حصول الجميع عليها، أصبح من الصعب الحفاظ على الأمن والاستقرار.

كما شهد الأمن الدولي تغيرات هائلة في العقد الأخير، وأخذت الظواهر الأمنية الجديدة تأخذ طابعاً دولياً، حيث أن العولمة أدت إلى تراجع في سيادة الدولة وصعوبة في سيطرتها على الحدود، كما برزت تهديدات جديدة تتجاوز التهديد العسكري، مثل قضايا الهجرة واللاجئين والجريمة المنظمة العابرة للحدود (تجارة السلاح والمخدرات والإتجار بالبشر) والإرهاب والجرائم التكنولوجية.

هذه الظواهر فرضت تحديات جديدة على أجهزة الأمن الدولية المختلفة نظراً لطابعها العالمي، حيث لم تعد الدول بشكل منفرد قادرة على التعاطي مع هذه القضايا.

لقد ساهم التعاون بين أجهزة الأمن المختلفة في التعامل مع الأخطار التي تهدد الأمن والسلم الدوليين بطريقة أفضل، إلا أن الأخطار التي تهدد الأمن والسلم الدوليين ما زالت في تزايد، وذلك بفعل أدوات العولمة، حيث ساهمت العولمة في انتشار الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود وانتشار الأمراض الاجتماعية، حيث سهلت العولمة عمل شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة، من خلال خلق فضاء يتيح لها التواصل بحرية وسرية.

إن فكرة تعاون أجهزة الأمن الدولي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة هي فكرة هامة وضرورية، نظراً لعولمة الإرهاب والجريمة المنظمة، ويعتبر تحديد مجموعة من الأهداف والغايات الرئيسية ضمن استراتيجية واضحة من أهم الوسائل التي ينبغي ألا تغيب عن أعين خبراء التخطيط.

2.5 المبحث الثاني: التوصيات

❖ ساهم تطور العولمة في بروز العديد من التهديدات والتحديات على القضايا الأمنية والاجتماعية والثقافية التقليدية ما قبل العولمة، والتي لم يعد بالمستطاع التعامل معها بالأساليب المعتادة، حيث أصبح هناك حاجة لمعالجة القضايا الحديثة بأساليب وعقلية أمنية جديدة ومواجهة السلبيات التي فرضتها العولمة من خلال استراتيجية علمية ثقافية بحيث تقوم بمواجهة سلبيات العولمة والوقاية منها وذلك من خلال خطط استراتيجية تشمل كافة دول العالم العربي وأن يتم الاستفادة من إيجابيات العولمة بالطرق المثلى مع المحافظة على شخصية واستقلالية الدول سياسياً وأمنياً وثقافياً.

❖ لم تعد الدول بشكل منفرد قادرة على التعاطي مع القضايا من مثل قضايا الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، وخاصة في اتسام هذه القضايا بالطابع الدولي، ولذلك يتوجب التعامل مع هذه القضايا بشكل دولي جماعي.

❖ إن تطور التعاون في السنين الأخيرة بين أجهزة الأمن الدولية المختلفة يسهم بدرجة جدية إلى الحد من التحديات والمخاطر، علماً بأن مزيداً من التعاون والتنسيق بين الدول وأجهزتها الأمنية يعتبر أمراً واجباً للحد من الأخطار ومكافحتها.

❖ التعاون الأمني الدولي هو نتيجة لتطور العلاقات الدولية وضرورة حتمية، وبالرغم من زيادة وتطور التعاون بين أجهزة الأمن الدولية المختلفة وزيادة تبادل الخبرات والأفكار فيما بينها، إلا أن الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ما زالت في تزايد.

❖ يتوجب النظر إلى قضية الأمن من منظور شامل، وذلك لكي يتم معالجة التحديات الداخلية ومعالجة بؤر الخلل ومكامن القصور المحلية، وتهيئة البيئة الأمنية الإقليمية للتفاعل بكفاءة مع التحديات والتهديدات الخارجية.

❖ تعزيز التعاون بين أجهزة الأمن الدولية، ضمن استراتيجية واضحة يكون هدفها مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

❖ تقع على عاتق الأجهزة الأمنية تحديات ومسؤوليات عدة منها تطوير وتنمية قدرات وكفاءات منتسبي هذه الأجهزة الأمنية وتنظيمها هيكلياً، بحيث تواكب التطورات السياسية والأمنية التي طرأت على المنطقة، ووضع الآليات والاستراتيجيات وتحديد الأهداف، مما يؤدي إلى وضوح في الرؤية وفي النهج على كافة المستويات الأمنية والقيادية والإدارية والوظيفية المختلفة.

❖ ينبغي حدوث تحول منهجي في التعامل مع قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة، من خلال وضع سياسة وقائية قائمة على التخطيط المبني على معطيات علمية توفرها العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث يتحتم النظر إلى الأمن بنظرة شمولية تستوعب كافة الظروف والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتي ترتبط بالأمن وتؤثر فيه.

❖ هناك حاجة إلى قيام أجهزة الأمن بتفعيل جهودها لبناء استراتيجية لمكافحة الجريمة المنظمة، من خلال إعداد وتدريب وحدات خاصة للتعامل مع الإجرام المنظم، والعمل على تشكيل لجان لمكافحة الجريمة المنظمة.

❖ على رجل الأمن المكلف بالتعامل مع الجرائم المتعلقة بالإرهاب أن يكون على دراية بالاتجاهات الفكرية التي يتبناها الإرهابيون، حتى يفهم عقليتهم ويدحض آرائهم الفكرية المغلوطة.

❖ إصدار وسن قوانين وتشريعات متخصصة (قانون مكافحة الإرهاب) يناسب كافة الدول.

❖ لإتقاء جرائم تكنولوجيا المعلومات يجب اتخاذ مجموعة من التدابير، منها تشريع وإصدار قوانين خاصة بمكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات، وفرض عقوبات على من يرتكب مثل هذا النوع من الجرائم.

❖ يتوجب على الدول العربية أن تعمل على خلق منظومة أمنية حقيقية ذات بعد قومي عربي أو إقليمي إسلامي، تساهم في تحقيق أمن حقيقي للمنطقة، واستقلالية في القرار السياسي والاقتصادي.

❖ أهمية التخطيط الأمني على أساس علمي لمواجهة التحديات والأخطار التي تفرضها العولمة.

❖ أوصي الباحثين بالتعمق أكثر في بعض جوانب هذا البحث.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. أبو جودة، إلياس، مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة. (تاريخ الدخول: 2012/4/23). <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=26155>.
2. الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الصادرة عن مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب، (القاهرة: جامعة الدول العربية، 1998).
3. أبو دوح، خالد، مفهوم العولمة... رؤية نقدية، الحوار المتمدن، 2006/12/21. (تاريخ الدخول: 2012/6/14). <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83888>.
4. أبو زيد، بكر بن عبد الله، حراسة الفضيلة، (الرياض: دار العاصمة للنشر والتوزيع، 2005).
5. استراتيجية التدمير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 49، 2006).
6. الأصفر، أحمد، الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010).
7. أبو الفضل، فتحي، دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، (بورسعيد: شركة الجزيرة للإعلان، 2004).
8. أمين، خديجة، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009).
9. أبو هيف، علي، القانون الدولي العام، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1995).
10. أولاخ، بریت، وشيشتر، مايكل، إعادة التفكير في العولمة (العولمات)، (لندن: مايكلمان، 2000).
11. بدوي، أحمد، معجم المصطلحات السياسية والدولية، (بيروت: دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 1989).
12. البشري، محمد، مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009).
13. البصول، محمد، الاتصال وأثره في عمليات الإرهاب، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002).
14. بلقزيز، عبد الإله، المعرفة للجميع، (الرباط: منشورات رمسيس، 1999).

15. بن عبد العزيز، مقرن، ديناميكية الأمن الإقليمي. (تاريخ الدخول: 2012/7/15).
<http://www.gulfandglobe.org/home/ar/media-center/speeches-and-papers/34-2011-12-05-06-26-19.html>
16. بن عنتر، عبد النور، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، عدد 160، 2005).
17. بوبكر، جيلالي، البعد الأمني والعسكري في فلسفة العولمة، 2012/6/28. (تاريخ الدخول: 2012/5/27).
<http://www.balagh.com/mosoa/pages/tex.php?tid=363>
18. جاكسون، روبرت، ميثاق العولمة سلوك الانسان في عالم عامر بالدول، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003).
19. الجحني، علي، ظاهرة الإرهاب ومخاطرها والعوامل المؤدية لها وأساليب مكافحتها، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003).
20. حاتم، محمد، العولمة ما لها وما عليها، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2005).
21. حسين، خليل، مفهوم الأمن في القانون الدولي العام، موقع خاص للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 2009/1/16، (تاريخ الدخول 2012/11/7).
http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.htm
22. حماد، محمد، العرب وقطار العولمة السريع، (عمان: مجلة المنتدى، العدد 156، 1998).
23. الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، (القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2004).
24. الرقب، صالح، العولمة الثقافية آثارها وأساليب مواجهتها، (غزة: 2008).
25. الزحيلي، وهبة، لدينا عولمة ولكن لا سواء، (الرياض: مجلة الدعوة، العدد 1876، 2003).
26. الزيود، محمد، تأثير العولمة على الثقافة العربية. (تاريخ الدخول: 2012/6/4).
<http://www.arabthought.org>
27. السامرائي، محمد، العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي، (دمشق: مجلة الفكر السياسي، العدد 13، 14، 2001).
28. سرور، أحمد، المؤتمر الدولي التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1995).
29. سكر، عبد الصمد، "الجهود الدولية لمكافحة الإجرام المنظم في ضوء مبادئ القانون الجنائي الدولي"، (القاهرة: مجلة مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، العدد 17، 2000).
30. سالم، زهير، مفهوم الأمن القومي، لندن: بريطانيا 2007. (تاريخ الدخول: 2012/5/2).
<http://asharqalarabi.org.uk/ruiah/m-sh--1.htm>

31. سليم، محمد، الوطن العربي وموازن القوى الإقليمية، 2010/3/22. (تاريخ الدخول: 2012/6/17). http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_8618.html.
32. سليمان، أحمد، أشكال التعاون الدولي الأمني في مواجهة الإرهاب المنظم، (القاهرة: 2006).
33. سليمان، أحمد، حتمية التعاون الدولي الأمني لمواجهة الإرهاب المنظم والمردودات الإيجابية، (القاهرة: مركز الإعلام الأمني، 2009).
34. السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 52، 2006).
35. السيد، عادل، تحديات التخطيط الأمني لمواجهة العولمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006).
36. شاهين، جيروم، عن قضايا الأمن الوطني والإقليمي والعالمي، 2012/7/10. (تاريخ الدخول: 2012/9/5). <http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=529795>.
37. شاهين، عبد الصبور، العولمة جريمة تدويب الأصالة، مجلة المعرفة، العدد 48.
38. شنين، محمد، تحولات مفهوم الأمن الإنساني، 2011/6/10. (تاريخ الدخول: 2012/9/14). http://bohothe.blogspot.com/2011/07/blog-post_8892.html.
39. الشهراني، سعد، تمويل الإرهاب، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب-المجلد 25، 2009).
40. الشهري، حسن، قانون دولي موحد لمكافحة الجرائم الإلكترونية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011).
41. الشوا، محمد، التعاون الدولي والإقليمي في مواجهة الإرهاب، (المنصورة: جامعة المنصورة، 1998).
42. الضيلي، باقر، إشكالية (الحرب ضد الإرهاب) وحقوق الإنسان، 2006/9/12. (تاريخ الدخول: 2012/5/22). <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=75323>.
43. الطويسي، باسم، الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي، (عمان: دار سندباد للنشر، 1997).
44. الظاهر، نعيم، إدارة العولمة وأنواعها، (إريد: عالم الكتب الحديث، 2010).
45. عبد الله، عبد الخالق، "العولمة وفروعها وكيفية التعامل معها"، (الكويت: مجلة عالم الفكر، عدد 27، 1999).
46. عبد الحميد، محمد، التعاون الدولي البحري في مجال مكافحة المخدرات، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002).
47. عبد السلام، محمد، من الشرق الأوسط "الكبير"، 2004/2/23. (تاريخ الدخول: 2012/6/3). <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=3773114>.

48. عبد الفتاح، شعيب، الإعلام والعولمة. (تاريخ الدخول: 2012/5/27).
- <http://www.alriyadh.com/iphone/article/10692>
49. عبد المحمود، عباس، العولمة والإجرام الوليد: المفاهيم والنظريات، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006).
50. عشقي، أنور، الاستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006).
51. عشقي، أنور، ماهية العولمة وإشكالياتها، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002).
52. علوش، إبراهيم، عولمة الأجهزة الأمنية. (تاريخ الدخول: 2012/6/7).
- <http://www.kassioun.org/index.php?mode=archivebody&id=6220>
53. الفراء، محمد، العولمة والحدود، (الكويت: مجلة عالم الفكر، عدد 4، 2004).
54. فريد، دانييل، العولمة العسكرية، 2007/4/17. (تاريخ الدخول: 2012/6/10).
- <http://www.globalresearch.ca/1575-1604-1593-1608-1604-1605-1577-1575-1604-1593-1587-1603-1585-1610-1577-1578-1608-1587/9365>
55. قدور، عمر، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997).
56. قريب، انتصار، الأمن حاجة إنسانية أم شأن دولة، (رام الله: جامعة بيرزيت، 2008).
57. الكبيسي، عامر، خصوصية التخطيط لدرء أزمات العولمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006).
58. المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 33، 2004).
59. مجلة "فكر ونقد"، العولمة والهوية الثقافية، العدد السادس.
60. محمد، غربي، تحديات العولمة وآثارها على الوطن العربي، (الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس).
61. المحنة، فلاح، العولمة والجدل الدائر حولها، (عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002).
62. مسلم، طلعت، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).
63. المصري، محمد، نظرية الأمن الإسرائيلي، (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2008).
64. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
65. منصور، محمد زيب، مفهوم الأمن القومي في ظل العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، (رام الله: جامعة بيرزيت، 2011).

66. النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).
67. النعيمي، زياد، التغييرات الوظيفية للقرار الدولي بعد الحرب الباردة، 2012/9/20. (تاريخ الدخول: 2012/7/13).
- http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news_details.php?details=28
68. هوبزهاوم، إيريك، العولمة والديمقراطية والإرهاب، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2007).
69. وساك، إسماعيل، فوضى المفاهيم في العلاقات الدولية الراهنة، 2008/1/31. (تاريخ الدخول: 2012/6/6). <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=123418>
70. اليحياوي، يحيى، العولمة: أية عولمة؟ (الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 1999).
71. يسين، كالسيد، الوعي التاريخي والثورة الكونية، (القاهرة: مؤسسة الاهرام - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 1995).

المراجع الإنجليزية:

1. Brezezinski, Zbigniew, **Between Tow Ages: America's Role in the Technetronic Era**, (New York, The Viking Press, 1970).
2. McLuhan, Marshall, **War and Peace in the Global Village**, (Berkeley, Gingko Press Inc, 2001).
3. Reinicke, Wolfgang, **Global Public Policy: Governing Without Government**, (Washington, Brookings Institution Press, 1998).

فهرس المحتويات

الصفحة	المبحث
أ	صفحة الغلاف الداخلية
ب	صفحة العنوان
ج	صفحة إجازة الرسالة
د - هـ	الإهداء
i	الإقرار
ii	شكر وعرهان
iii	الملخص
v	Abstract
1	الفصل الأول: المقدمة
1	1.1 المقدمة
1	2.1 أهداف الدراسة
2	3.1 أهمية الدراسة
2	4.1 مشكلة الدراسة
2	5.1 أسئلة الدراسة
3	6.1 فرضيات الدراسة
3	7.1 منهجية الدراسة
3	8.1 الإطار النظري
4	9.1 حدود الدراسة
4	10.1 محددات الدراسة ومعوقاتها
4	11.1 الدراسات السابقة

7	الفصل الثاني: العولمة
7	1.2 المبحث الأول: ماهية العولمة، مفهومها وغاياتها
7	1.1.2 مطلب أول: مفهوم العولمة
10	2.1.2 مطلب ثاني: غايات العولمة
10	1.2.1.2 فرع أول: البعد السياسي للعولمة
11	2.2.1.2 فرع ثاني: البعد الاقتصادي للعولمة
12	3.2.1.2 فرع ثالث: البعد الثقافي للعولمة
13	4.2.1.2 فرع رابع: البعد الأمني للعولمة
14	2.2 المبحث الثاني: ماهية الأمن، مفهومه أبعاده
14	1.2.2 مطلب أول: مفهوم الأمن
15	2.2.2 مطلب ثاني: أبعاد الأمن
16	الفصل الثالث: العولمة وتغير المفاهيم والأمن الدولي
16	1.3 المبحث الأول: التحولات في مفهوم الأمن في ظل العولمة
18	2.3 المبحث الثاني: تأثير العولمة على مستويات الأمن
18	1.2.3 مطلب أول: العولمة والأمن الفردي/الشخصي (الإنساني)
19	2.2.3 مطلب ثاني: العولمة والأمن القومي/الوطني
21	3.2.3 مطلب ثالث: العولمة والأمن الإقليمي
22	4.2.3 مطلب رابع: العولمة والأمن الدولي
22	3.3 المبحث الثالث: تحولات المشهد الدولي وتغير المفاهيم
23	1.3.3 مطلب أول: سيادة الدولة
24	1.1.3.3 فرع أول: تغير الأجندة والتركيز على قضايا عالمية جديدة
24	2.1.3.3 فرع ثاني: أخطار أخرى غير التهديد العسكري
25	3.1.3.3 فرع ثالث: العولمة والتكنولوجيا (جرائم تكنولوجيا المعلومات)
27	2.3.3 مطلب ثاني: الصراعات الخارجية والداخلية
27	1.2.3.3 فرع أول: قضايا الحدود

28	2.2.3.3 فرع ثاني: تدويل القضايا الأمنية
28	3.2.3.3 فرع الثالث: التدخل الإنساني
29	4.3 المبحث الرابع: العولمة وانتشار الأخطار
29	1.4.3 مطلب أول: الإرهاب الدولي
34	2.4.3 مطلب ثاني: انتشار الأمراض الاجتماعية
37	الفصل الرابع: التعاون الأمني الدولي والتحديات المفروضة على أجهزة الأمن بسبب العولمة
37	1.4 المبحث الأول: التعاون الأمني الدولي
43	2.4 المبحث الثاني: التحديات المفروضة على أجهزة الأمن
49	الفصل الخامس: الخاتمة العامة
49	1.5 المبحث الأول: النتائج
50	1.5 المبحث الثاني: التوصيات
52	قائمة المراجع
52	المراجع العربية
56	المراجع الإنجليزية
57	فهرس المحتويات